تقديم الكتاب

بقلم

الدكتور حسن إبراهيم حسن

أستاذ التاريخ الاسلامى ، ورئيس قسم التاريخ

بكلية الآداب — جامعة فؤاد الأول

لاشك فى أن الدراسات الاقتصادية قدأصبح لها المقام الأول في عالم المال والسياسة ويستلزم الالمام بهذا النوع من الدراسة بحث حياة الشعوب بحثا مبنيا علي أسس علمية قويمة . ولهذه الناحية أهميتها لكل من يدرس التاريخ الاسلامى ، وهو فى الواقع ميدان خصب للبحث والتحقيق لم يطرقه كثير من المؤرخين بعد .

وكان من حسن التوفيق أن يعالج الدكتور راشد البراوى هذه الناحية ، وأن يختار العصر الفاطمي موضوعا لدراساته الاقتصادية . ولا عجب فى ذلك فقد نجح الفاطميون فى تأسيس إمبراطورية شاسعة الأرجاء ، وحضارة باهرة لم يعرفها الشرق من قبل إلا نادرا ؛ تلك الحضارة التى اشتهرت بنظمها الادارية المحكمة ، وفنونها ، وجيوشها ، وأساطيلها ، وعدالة محاكمها ، وتسامحها الدينى . وأهم من هذا كله ما عرفت به من تشجيع العلم والثقافة .

اختار الدكتور راشد البراوى « حالة مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين » . موضوعا لرسالة الدكتوراه . وقد قسمه إلى خمسة أبواب ، جعل لها مقدمة تعرض فيها لبحث حالة مصر الاقتصادية من الفتح العربى إلى الفتح الفاطمى .

وقد بحث فى الباب الأول منها حالة الملكية العقارية ، والزراعة ، والرى ، وسياسة الفاطميين الزراعية ، مستعينا فى ذلك بما ورد فى كتاب « أوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية » للدكتور أدولف جروهمان ، وفى كتاب « قوانين

الدواوين » لابن مماتى وغيرها من المصادر الأصلية . واستطاع أن يستخلص النظم المتعلقة بالزراعة وحياة الملوك والفلاحين والعلاقة بين هؤلاء وهؤلاء .

وفى الباب الثانى تكلم على التطور الصناعى فى العصر الفاطمى ، وعرض لكل صناعة على حدة ، مستقصيا مواردها وإنتاجها ومراكزها وعوامل تقدمها . وأشار إلى أنواع جديدة من الصناعات التى نشأت وازدهرت فى العصر الفاطمى ، وعالج موضوع النقابات وما كان لها من أثر فى النهضة الصناعية فى ذلك العصر .

وأفرد الباب الثالث للتجارة الخارجية . فعرض لعلاقات مصر التجارية مع سائر دول العالم المعروف إذ ذاك . وتناول تجارة كل منها ، مستقصيا صادراتها وواردتها ونظمها التجارية . وعالج فى الباب الرابع طرق المواصلات الداخلية والخارجية برية وبحرية . ولعل الباب الخامس والأخير أهم هذه الأبواب جميعا ، فقد تكلم فيه الدكتور راشد على النظام المالى وعلى الإدارة المالية والدواوين ووظائفها ، ونظام العملة ، وخلص من هذا كله إلى هذه الصورة التقريبية الواضحة عن ميزانية الدولة الفاطمية فى ذلك العصر ، كما ختم الباب بنقد عام للسياسة المالية .

وقد اختط الدكتور راشد البراوى لنفسه منهجا خاصا يمتاز بتحرى الدقة والكشف عن الحقيقة ، فى أسلوب علمى سليم مبنى على دراسة عميقة للمصادر الأصلية الكثيرة التى لاتوجد أحيانا إلا مخطوطة . واستطاع بذلك أن يضيف حقائق علمية طريفة تضىء الطريق للباحثين فى آثار الدولة الفاطمية مما كان موضع تقدير الممتحنين وثنائهم وإعجابهم . ومن أجل هذا يسرنى أن أقدم إلى قراء العربية هذا البحث الممتع . ويحق لى أن أفخر بالأستاذ الدكتور راشد البراوى وأن أعتز بتلمذته على وأرجو أن يكون قدوة حسنة لأبنائى الطلبة ، كما أرجو أن يسلكوا الطريق الذى سلكه فى البحث العلمى الذى يهدف إلى الحقيقة .

الجيزة فى ٨ من نوفمبر ١٩٤٨ — حسن ابراهيم حسن

كلمة تقديم

بقلم الدكتور زكى محمد حسن

عميد كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول

يسرنى أن أقدم للمكتبة العربية كتابا جديداً لصديقى الدكتور راشد البراوي ولكنه ليس كتابا كسائر المؤلفات القيمة التى أخرجها للقراء فى السنين الأخيرة بعد أن اتجه إلى البحث فى التاريخ الاقتصادى وشؤون الشرق العربى فى العصر الحديث. وإنما هو دراسة نفيسة فى ناحية عظيمة الشأن من نواحى التاريخ الاسلامى تقدم بها إلى كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول فحازت إعجاب هيئة الامتحان ونال بها درجة الدكتوراه.

والحق أنها تختلف عن كثير من الرسائل التى قدمت الجامعة بأنها تبحث فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التى يتهيب الباحثون من الخوض فيها، فضلا عن أنها تعرض لحياة الشعب ولا تقف عند التاريخ السياسى الذى اعتاد المؤرخون أن يطنبوا القول فيه.

ولا شك عندى فى أن ما كتبه صديقى الدكتور راشد فى هذا الكتاب عن الملكية العقارية والأرض الزراعية، والتجارة والصناعة فى العصر الفاطمى قد أضاف كثيراً إلى ما يعرفه جمهرة المؤرخين فى هذا الميدان، وفتح آفاقا جديدة للبحث فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من التاريخ الاسلامى، فهو جدير من أجل ذلك بكل تقدير وحمد وثناء.

١٥ نوفمبر ١٩٤٨ زكى محمد حسن

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث

كان من آثار الانقلاب الصناعى بأوربا والتقدم الواضح وبخاصة منذ منتصف القرن الماضى ان أخذ الباحثون والمؤرخون يوجهون عناية كبرى إلى مسائل التاريخ الإقتصادى نظراً لما للعوامل الاقتصادية من وثيق الصلة بالأحداث السياسية ومظاهر الحياة الاجتماعية وغير ذلك من جوانب عملية تطور المجتمع البشرى .

وبالرغم من هذه الحقائق الواضحة بذاتها لم تنل هذه الناحية من التاريخ المصرى فى العصور الوسطى ماهى أهل له من اهتمام الكتاب ، واقتصر الأمر فى الواقع على فصول أو أجزاء من فصول متناثرة ومتداخلة فى البحوث التى تعالج تاريخ مصر السياسى فى تلك العهود . ولهذا آثرنا أن ننحو فى هذا البحث الذى نقدمه نحوا جديدا فنعرض لحالة مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين .

وقد اخترنا هذا العصر بالذات إذ نعمت فيه البلاد بالاستقلال مدى قرنين من الزمان (٣٥٨ — ٥٦٧ هـ) ، وأصبحت قلب امبراطورية مترامية الأطراف ، ومركز خلافة تنافس العباسيين فى بغداد والامويين فى قرطبة . ولا شك انه إذا كان للعوامل المادية أثرها فيما يقوم عليها من ضروح المجتمع ، فان للأحداث السياسية أهميتها وقوتها كذلك ، واننا لنعتقد أن الاستقلال السياسى من الظروف الفعالة التى تسرع بعملية التطور والارتقاء . ومن هنا كانت غايتنا أن نوضح إلى أى حد كان العصر الفاطمى مرحلة تقدم أصابت حياة البلاد الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة ونقل وشئون مالية ، وغير ذلك مما له ارتباط بحالة الشعب ودرجة رخائه ومبلغ حضارته .

ولم يكن الامر سهلا هينا لان المؤرخين الاسلاميين فى العصور الوسطى لم

يوجهوا عناية واجبة إلى الاقتصاديات ولم يفردوا لها ابحاثا خاصة ، وما أوردوه بشأنها لايزيد عن شذرات وأخبار متفرقة فى مؤلفاتهم . فأخذنا نتناول هذه الكتب بالبحث والدرس والاستقصاء والتحليل ونقرأ فيما بين السطور ونطابق بين مختلف الروايات لعلنا نستبين الحقيقة ما وسعنا الجهد وماهدانا التوفيق ، مسترشدين كذلك بالآراء والنظريات الاقتصادية الحديثة لنتخذمنها ضوءا نلقيه على حالة مصر الاقتصادية فى العصر الذى تناولناه بالدرس .

وقد مهدنا للموضوع بمقدمة عرضنا فيها للحياة الاقتصادية من مختلف زواياها خلال العهد الطويل الممتد منذ الفتح العربى لمصر حتى قيام الدولة الفاطمية ، كما قصدنا من ورائها الكشف عن العوامل الداخلية والمؤثرات الخارجية التى ظلت تتجمع تدريجا ويتفاعل بعضها مع بعض حتى مهدت الطريق وأوجدت التربة الصالحة لذلك التقدم المتعدد المظاهر الذى تميز به العصر الفاطمى ، ذلك أن الأحداث التاريخية لاتعدو أن تكون حلقات متصلة فى سلسلة التطور الذى يشهده المجتمع الإنسانى .

ثم تناولنا بعد ذلك فى خمسة أبواب ماهية التطور الاقتصادى فى العصر الذى نحن بصدده ، مبينين في تفصيل وإسهاب شتى مظاهره والقوى الدافعة إلى حدوثه والآثار التى ترتبت عليه . وحرصنا فى دراستنا هذه على العناية بالتحليل العلمى واستنباط النتائج المبنية على القضايا والمقدمات التى نطمئن إليها .

هذا هو البحث الذى قمنا به منذ سنوات نقدمه لقراءالعربية دون ادخال تعديل عليه لانا نعده مرحلة من مراحل التطور الفكري والعلمى التى يجتازها المرء فى حياته الثقافية . ورجاؤنا أن نكون قد وفقنا إلى ادراك الغاية التى وضعناها نصب أعيننا وهى إثارة اهتمام الطلاب والباحثين بهذه النواحى البالغة الاهمية فى تاريخ مصر والتى لا يزال الكثير منها غامضا وفى حاجة إلى مزيد من الدرس والايضاح .

ولا يسعنى الا التقدم بالشكر البالغ إلى حضرة أستاذى الدكتور حسن ابراهيم حسن أستاذ التاريخ الاسلامى ورئيس قسم التاريخ بكلية الآداب فى جامعة فؤاد

الأول الذى كرس جانبا كبيرا من وقته للاشراف على هـذا البحث منذ بدأت فيه ، اشرافا تميز بالدقة والعمق والشمول وطابع الاستقصاء فضـلا عن ملاحظاته وآرائه البالغة القيمة ، بل أود أن أذكر أنه هو الذى حبذ موضوع اختيار العصر الفاطمى بالذات . واعترف بالشكر إلى حضرة الأستاذ الدكتور زكى محمد حسن عميد كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول وأستاذ الفنون الإسـلامية بها على ملاحظاته العظيمة الأهمية وإرشاداته وتوجيهاته السديدة فى نواح عدة لها اثرها فى هـذا البحث . كما أنه تفضل بأن يسر لنا سبيل الانتفاع بمكتبته الثمينة الأمر الذى أعاننا على معالجة الكثير من الموضوعات والمسائل .

وشاء الأستاذان الكبيران أن يضيفا فضلا جديدا وذلك بتقديم الكتاب إلى القراء ، فلهما أجمل الثناء على عبارات التقدير والتشجيع . وأتوجه بالشكر إلى حضرة الدكتور محمد مصطفى زيادة أستاذ تاريخ العصور الوسطى بكلية الآداب على تشجيعه المتواصل . كما أتوجه بالثناء إلى حضرة الأستاذ أحمد عابدبن أمين دار الكتب الملكية وزملائه ، وإلى حضرتى الأستاذين الفاضلين حسن محمود مدير مكتبة جامعة فؤاد الأول وعبد العزيز إسماعيل وكيلها وإخوانهما ، وحضرة الأستاذ عبد الحميد الشرقاوى أمين مكتبة كلية التجارة وزملائه ، على ما قدموا لى جميعا من المعاونة فى الاطلاع على مختلف المراجع من مخطوطات ومطبوعات . وعلى واجب الاعتراف بالجميل إلى حضرات أصحاب مكتبة النهضة المصرية ، تلك الدار القومية الكبرى للنشر ، على اضطلاعهم بمهمة إخراج هذا الكتاب ، وكذلك شكرى إلى مطبعة السعادة ، صاحبها وعمالها إذ بذلوا جهدا كبيرا ليبدو الكتاب فى مظهره الحالى .

والله نسأل أن يهدينا سواء السبيل وأن يمدنا بعون من لدنه فيما نبذل من جهود متواضعة .

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

١٥ نوفمبر ١٩٤٨

راشد البراوى

مصادر البحث

عرض وتحليل

نرى لزاما علينا أن نتناول بالدرس والتحليل المصادر المختلفة التى اعتمدنا عليها فى هذا البحث . وأول ما نلاحظه أن مؤرخى العصور الوسطى ممن كتبوا عن مصر فى العصر الفاطمى وغيره لم يعنوا العناية الواجبة بالمسائل الاقتصادية إذ انصرف أغلبهم إلى تدوين الأحداث السياسية وأخبار الوقائع الحربية وتواريخ الحكام ، وكل ماذكروه خاصا بالأحوال الاقتصادية إنما جاء عرضا وينقصه عنصر التنظيم والترتيب . وحتى الإحصائيات القليلة التى أوردوها عن مقادير الخراج وأنواع الضرائب تمتاز بالجفاف إذ لا يتوافر فيها عامل النقد والتحليل ولم يحاول أغلبهم توضيح أثر العوامل الاقتصادية فى تفسير الأحداث السياسية وغيرها .

ومما يزيد البحث صعوبة أنه لم يصل الينا شىء كاف من الوثائق والسجلات التى كانت محفوظة فى دواوين الحكومة الفاطمية عن مقادير الإيرادات والمصروفات وأنواع الأعمال العامة وصور المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية والامتيازات التى كانت تمنح للتجار الأوربيين . حقيقة تجد بيانات من هذا القبيل كمبالغ الخراج وقد ذكرها بعض الكتاب ولكنهم يذكرونها اجمالا دون تفصيل . ولعل من أسباب عدم وصول هذه الوثائق الينا الأحداث التى مرت بمصر فى عهد الشدة المستنصرية ، وما أصاب الفسطاط من خراب بعد أن أمر الوزير شاور باحراقها ، وما ضاع من السجلات بعد أن استولى الأيوبيون على أعنة الحكم . ولا يفوتنا أن ننوه فى هذا المقام بحقيقة لها أهميتها وهى موقف الكثير من الكتاب السنيين من الخلفاء الفاطميين ، ويرجع هذا الموقف العدائى إلى الخلاف المذهبى ونجد مثالا لذلك فى الصور القاتمة التى قدمها لنا الكثيرون من هؤلاء الكتاب عن الأزمة الكبرى التى حدثت فى عهد الخليفة المستنصر بالله . ونجد كاتبا مثل أبى شامة المتوفى

سنة ٦٦٥ هـ (١٢٦٧ م) (١) يتهم الفاطميين بأنهم وضعوا المكوس على الناس ، كما تستشف من كلام ابن جبير أنهم أرهقوا الناس بتلك الضرائب الباهظة .

وتشمل المصادر التى اعتمدنا عليها النواحى الآتية :—

(١) كتب الفقه والتشريع ومنها «الخراج» لأبى يوسف المتوفى سنة ١٩٢ هـ ، والأحكام السلطانية للماوردى المتوفى سنة ٤٥٠ هـ (١٠٥٨ م) ، ومختصر القدورى المعاصر له تقريبا . وقد استقينا الكثير من المعلومات عن حالة الملكية العقارية ونظم الإقطاع وأنواعه وشروطه إلا أنه يغلب على هؤلاء المؤلفين التعلق بالنظريات إلى الحد الذى جعلهم فى الحقيقة لا يصورون الحالة القائمة فعلا . وهذا ما يزيد فى أهمية ما خلفه لنا الزيلعى(٢) والميدانى(٣) وابن عابدين(٤) والشرقاوي(٥) .

ولهذا نعلم من ابن عابدين والشرقاوى أن الأراضى الخراجية فى مصر كانت مملوكة لأهلها فعلا بل إن ابن عابدين كذلك يخالف غيره من الفقهاء فيجعل حائز اقطاع التمليك مالكا لرقبة الأرض فضلا عن منفعتها .

وأطلعنا كذلك على كتب « الحسبة فى الإسلام » لابن تيمية المتوفى سنة ٧٤٨هـ (١٣٣٨ م) و« معالم القربة فى أحكام الحسبة » لابن الاخوة وهو مخطوط فى مكتبة جامعة فؤاد الأول « ونهاية الرتبة فى طلب الحسبة » للنبراوى معاصر المماليك . ومن هذه المؤلفات نلم بوجهة نظر الشرع ازاء التسعير والاحتكار وعلاقة الحكومة بهذه المسائل ، كما نعرف بوضوح مدى اشرافها على التجارة والصناعة عن طريق المحتسب وعرفاء طوائف الصناع . وتنحصر أهمية كتب الحسبة بنوع خاص فيما

---

(١) كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين ج ١ ص ٢٠١

(٢) مؤلف كتاب تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق

(٣) اللباب (جزءان)

(٤) رد المحتار على الدر المختار

(٥) حاشية شرح التحرير

عدنا به من التفاصيل الدقيقة عن الصناعات والحرف المختلفة وعن الأوزان والأكيال والمقاييس والنقود مما له اتصال كبير بالتجارة الداخلية فى مصر .

(ب) كتب الجغرافيين والرحالة والمؤرخين وسنتحدث أولا عن بعض من كتب عن مصر فى العصر السابق للفاطميين ومن هؤلاء ابن خرداذبه المتوفى سنة ٢٦٠ هـ (٨٧٤ م) واليعقوبى المتوفى سنة ٢٨٠ هـ (٨٩٣ م) ومنهما نعلم الكثير عن جغرافية مصر ومصادر الثروة الزراعية والحيوانية والمعدنية فيها والطرق البرية التى تربطها بالبلاد المجاورة . ولابن خرداذبه أهمية إذ أوضح لنا مدى استخدام التجار اليهود لطريق مصر فى نقل بضائع الهند وشرق آسيا إلى بلاد أوربا . وممن يعالج هذه الفترة كذلك ابن جرير الطبرى المتوفى سنة ٣١٠ هـ (٩٢٢ م) وسعيد بن البطريق المتوفى سنة ٣٢٨ هـ (٩٤٠ م) والمسعودى المتوفى سنة ٣٤٦ هـ (٩٥٨م) وله كتابا « مروج الذهب » و «التنبيه والاشراف» . ومن الكندى المتوفى سنة ٣٥٠ هـ (٩٦١ م) نعلم أخبار من ولى مصر منذ الفتح العربي وكذلك أنباء قضاتها. ومن دراسة الكتب التاريخية السالفة الذكر وغيرها نستطيع أن نعرف مدى اضطراب الأحوال فى الفترة التالية للفتح العربى .

ومن المؤلفات المعاصرة للدولة الفاطمية نذكر كتاب « المسالك والممالك » لابن حوقل وكتاب « أحسن التقاسيم » للمقدسى المتوفي سنة ٣٨٧ هـ (٩٩٧ م) ، ويمتاز المؤلفان بالدقة والاتزان وضبط العبارة وحصلنا منهما على معلومات ثمينة عن حالة الرى والزراعة وطرق الاتصال المائية والبرية فى داخل البلاد والضرائب المفروضة على الصناعات كما وصفا لنا الكثير من المراكز الصناعية والتجارية كتنيس ودمياط وشطا والفسطاط ، وأشاد المقدسى بانتشار الأمن والهدوء وانصراف الناس إلى عملهم .

ومن مؤلفى الصدر الأول من العصر الفاطمى فى مصر ابن زولاق المتوفى سنة ٣٨٧ هـ (٩٩٧ م) وله كتاب «سيرة المعز لدين الله» وكتاب « تتمة أمراء مصر » وهو ذيل لكتاب الكندى . وقد شغل المسبحي المتوفى سنة ٤٢٠ هـ (١٠٢٩ م) مراكز هامة فى خلافة الحاكم بأمر الله وألف كتابا فى تاريخ مصر فى ثلاثة عشر

ألف ورقة (١) ، وللأسف لم يصل إلينا شيء من هذه المؤلفات (٢) ولكن اقتبس منها الكتاب فى العصور التالية ، وقد زار ناصرخسرو الرحالة الفارسى مصر فى الشطر الأول من خلافة المستنصر بالله (٣) ، وخلف لنا كتاب Sefer Nemeh وصفا ممتعا لحالة البلاد العامة ومبلغ رخاء الناس وانتشار الأمن وتحدث عن تنيس والفسطاط والقاهرة وأسوان وعيذاب وغيرها بصورة تلقى كثيراً من الضياء على مبلغ العمارة والنشاط الاقتصادى فى الديار المصرية فى ذلك الحين ، ثم وصف لنا عناية الحكومة الفاطمية بالأعمال العامة وطرق المواصلات وغيرذلك ؛ وأمدنا ببيان واف عن الصلات التجارية بين مصر وبلاد النوبة والحبشة والشام والمغرب وجزيرة صقلية وعن الكثير من السلع التى كانت تستوردها مصر فى ذلك العهد ، ثم تكلم عن طائفة التجار ومبلغ ثروتهم ورخائهم ؛ ولكنا نأخذ عليه الاغراق فى المبالغة أحيانا ، دفعه إلى ذلك حماسه الشديد للمذهب الفاطمى (الشيعى) ولذا تراه ينسب الفضائل كلها الى الخلفاء الفاطميين . وينبغى الحذر الشديد فى تقبل الأرقام التى أوردها فقد ذكر لنا مثلا أن تنيس ترسل يوميا خراجا قدره ألف دينار (٤) وأن للحكومة بالقاهرة عشرين ألف دكان كلها ملك السلطان (٥) ويقصد بذلك الخليفة الفاطمى .

وقد ذكر المقريزى اسم مؤلف كتاب « الذخائر والتحف » نحو خمس عشرة مرة (٦) ويحيط الغموض بهذا الكتاب ولكنا عثرنا فى « الخطط » على العبارة

---

(١) ابن خلكان : وفيات الأعيان جـ١ ص ٦٥٣ — ٦٥٤ .

(٢) يقال أن الجزء الأربعين من تاريخ المسبحى محفوظ بمكتبة الاسكوريال باسبانيا (الدكتور زكى محمد حسن : الكنوز الفاطمية ص ١١٥)

(٣) كانت هذه الزيارة فى سنة ٤٣٩ هـ (١٠٤٧ م) .

(٤) سفر نامه ص ١١٣ .

(٥) شرحه ص ١٢٧

(٦) الدكتور زكى محمد حسن : الكنوز الفاطمية ص ١١٨ .

التالية « رباط بنت الخواص : كان تجاه مسجد الفقيه الحلبي ابن جميع بن نجا الشافعي مؤلف كتاب « الذخائر » (١) ولعله نفس الرجل ويبدو أنه كان معاصرا للشدة العظمى بدليل ماورد فى المقريزى عن مؤلف الكتاب المذكور « وحدثنى من أثق به قال : كنت بالقاهرة يوما من شهور سنة تسع وخمسين وأربعمائة »(٢) وقد نقل المقريزى الكثير من هذا الكتاب وعليه اعتمدنا اعتمادا كبيراً فى دراسة الصناعات المختلفة فى العصر الفاطمى كما ألقى وصف المؤلف لخزائن القصور الفاطمية ضوءا كبيراً على مبلغ الثروة وتقدم الصناعة والفن .

ونجد مؤلفاً هاما جداً هو تاريخ ابن الطوير المتوفى سنة ٥٣٥ هـ (١٠٣١ م) وقد التحق بخدمة الفاطميين قبل أن يخدم الأيوبيين واسم كتابه «تاريخ الدولتين(٣)» أو بعبارته الأصلية « نزهة المقلتين فى أخبار الدولتين » واقتبس منه عن النظام الإدارى والدواوين المالية المختلفة القلقشندى والمقريزى وابن تغرى بردى كما اقتبس منه — مع الايجاز — ابن خلدون الذى لخص نصف تاريخه عن الفاطميين . حقيقة لا يذكر ابن خلدون اسم هذا المؤلف ولكن مقارنة ما كتب ابن خلدون عن سقوط الوزير المأمون وارتقاء الآمر بأحكام الله وثورة رضوان الولخشى وتفاصيل أخرى لا تدع مجالا للشك فى اعتماده على ابن الطوير .

ولا يفوتنا أن نذكر كتاب « التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق » لابن سعيد المتوفى سنة ٤٥٨ هـ (١٠٦٦ م) وقد حصلنا منه على معلومات قيمة عن بعض الأزمات الاقتصادية ، وحالة الأقباط فى عهد الحاكم بأمر الله . وترجع أهمية كتاب « الاشارة الى من نال الوزارة » لابن منجب الصيرفى المتوفى سنة ٥٤٢ هـ (١١٤٧م) إلى أنه أعطانا بيانا بتعاقب الوزراء فى الفترة التالية لموت الوزير اليازورى ، كما حلل

---

(١) المقريزى : الخطط جـ ٢ ص ٤٥٤.

(٢) شرحه جـ ١ ص ٣٩٧ .

(٣) C. Cahen : Quelques chroniques anciennes relatives aux derniers Fatimides, (Bull. Inst. Français de l'Egypte), Tome, XXXVII, 1937, p. 10.

لنا الأسباب السياسية التى كان لها أكبر الأثر فى تفاقم الأزمة الاقتصادية الكبرى فى خلافة المستنصر بالله .

ويبدو ما ذكره أبو عبيد البكرى المتوفى سنة ٤٨٧ هـ (١٠٩٤ م) (١) عن مصر ضئيلا إذا قارناه بما كتبه المقريزى فيما بعد الا أن كتابه « المغرب فى ذكر بلاد إفريقية والمغرب » يشمل معلومات دقيقة عن الطرق البحرية التى كانت تربط مصر ببلاد الشام وشمالى إفريقيـة ، كما يحدثنـا عن بعض السلع التى كانت بلاد المغرب تصدرها الى مصر .

وممن كتبوا عن مصر الادريسى المتوفى سنة ٥٥٧ هـ (١١٦٢ م) وصاحب كتاب « نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق » . ولا يسعنا أن نغفل أمر السائح اليهودى بنيامين التطيلى ويبدو أنه زار مصر قبيل سقوط الفاطميين (٢) وقد خلف لنا وصفا حماسيا عن تجارة مدينة الأسكندرية والعدد الكبير من السفن فى ميناها وقد اعتمد عليه أمثال بيزلى وهايد وسواهما .

أما المصادر التى وصلت فى العصرين الأيوبي والمملوكى فوافرة وغزيرة المـادة فهناك ابن جبير الذى زار مصر فى سنة ٥٨٧ هـ (١١٩١ م) وصف لنا حالة الاسكندرية والنشاط التجارى الكبير فى عيـذاب وقد استفدنا منه ولو بطريقة غير مباشرة فى كلامنا على الجمارك فى الاسكندرية ونظامها ومنه نستشف مدى كثرة الرسوم حتى نراه يقول إن الفاطميين لم يدعوا شيئا الا وفرضوا عليه الضرائب .

ومن المصادر القيمة كتاب « قوانين الدواوين » للأسعد بن مماتى الوزير الأيوبى المتوفى سنة ٦٠٦ هـ (١٢٠٩ م) وقد أفاض الكاتب فى شئون البلاد الزراعية فذكر أنواع الأراضى المختلفة والفصول الزراعية وأنظمة الرى وأنواع المزروعات (٣) ومقدار محصول الفدان والضرائب العقارية كما أمـدنا بالكثير عن موارد الدولة المالية .

---

(١) راجع مقدمة الناشر دى سلاين .

(٢) Beazley: Dawn of Modern Geography, Vol. II. p. 261.

(٣) كتاب قوانين الدواوين لناشره الدكتور عزيز سوريال عطية ص ٦ .

ورجعنا أيضا إلى كتاب « كنائس وأديرة مصر » لأبى صالح الأرمنى المتوفى سنة ٦٠٥–٦٠٦هـ (١٢٠٨ م) وهو يوضح لنا سياسة الخلفاء الفاطميين إزاء النصارى مما كان له أثر فى نشاط الصناعة اذ كان أفراد هذه الطائفة أهم المشتغلين بها .

وممن زاروا مصر بعد سقوط الفاطميين بزمن غير طويل عبد اللطيف البغدادى المتوفى سنة ٦٠٩ هـ (١٠٣١ م) وابن سعيد المتوفى سنة ٦٧٠ هـ (١٢٧٥ م) وقد أمدنا الأول بالكثير عن نظام الرى ومصادر الثروة الزراعية والحيوانية ، وقد وصف لنا الثانى صناعات القاهرة والفسطاط .

ومن المؤلفات التى أشرنا إليها أكثر من مرة كتاب « أخبار مصر » لابن ميسر(١) المتوفى سنة ٦٧٧ هـ (١٢٧٨ م) وحدثنا فيه عن ثروة الوزير الأفضل وعن الاجراءات التى اتخذها الوزير المأمون مما له اتصال بالجاسوسية ونظام دخول الأجانب إلى البلاد . ورجعنا كذلك فى تحقيق مواقع البلدان المختلفة إلى كتاب «معجم البلدان» لياقوت المتوفى سنة ٦٢٦ هـ (١٢٢٩ م) وكتاب « تقويم البلدان » لأبى الفداء المتوفى سنة ٧٣٢ هـ (١٣٣١م) وكذلك اعتمدنا على كتب «أخبار العلماء بأخبار الحكماء» للقفطى المتوفى سنة ٦٤٦ هـ (١٢٤٨ م) . و «طبقات الأطباء» لابن أبى أصيبعة المتوفى سنة ٦٦٨ هـ (١٢٧٠ م) وفى هذين المؤلفين شذرات عن بعض الأزمات فى العصر الفاطمى . ولا يسعنا إلا أن ننوه بدقة التراجم التى أوردها ابن خلكان المتوفى سنة ٦٨١هـ (١٢٨١ م) عن الخلفاء الفاطميين ووزرائهم وكبار أهل دولتهم وذلك في كتاب « وفيات الأعيان » .

ولا تقل أهمية عما ذكرنا الموسوعات كنهاية الأرب فى فنون الأدب للنويرى المتوفى سنة ٧٣٣ هـ (١٣٣٢ م) وهو دائرة معارف فى فنون شتى وقد أمدنا الجزء السادس والعشرون منه (وهو من الأجزاء التى لم تنشر بعد) ببيانات عن الضرائب والمكوس وثروات الوزراء لها قيمتها برغم قلتها .

أما كتاب « صبح الأعشى فى صناعه الانشا » لأبى العباس أحمد القلقشندى

---

(١) من مزايا ابن ميسر أنه لم يجار كتاب العهدين الأيوبى والمملوكى فى الحملة على الفاطميين بسبب مذهبهم الدينى .

المتوفي سنة ٨٢١ هـ (١٤١٨م) فقد كان عمدتنا فى دراسة تنظيم الإدارة المالية عند الفاطميين وبيان مختلف رواتب الموظفين وما إلى ذلك . واقتبسنا منه الكثير مما يلقى ضوءاً كافيا على مظاهر حضارة مصر الفاطمية الأمر الذى له اتصال وثيق بالحياة الاقتصادية .

ونعتبر تقى الدين المقريزى المتوفى سنة ٨٤٥ هـ (١٤٤١ م) شيخ المؤرخين الذين كتبوا عن مصر فى العصر الفاطمي . ففى كتابه « المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار » سجل شامل لجغرافية مصر وأحوالها الزراعية والصناعية والمالية والادارية وعليه اعتمدنا فى تعرف مقادير الخراج وأنواع الضرائب والمصروفات الدائمة والمؤقتة وموارد بيت المال المختلفة . ولعل كتابه « اغاثة الأمة بكشف الغمة » الوحيد بين المصادر التى بأيدينا الذى عالج إحدى المسائل الاقتصادية بالبحث والاستقصاء وهو سجل عظيم القيمة للأزمات الاقتصادية التى مرت بالبلاد في العصر الذى ندرسه . ولرسالته عن النقود أهميتها الكبرى برغم صغرها إذ أنارت لنا السبل فى بحث مظاهر السياسة النقدية ونظام المعدنين والعلاقة بين العملتين الذهبية والفضية ثم التمهيد لاختفاء النقد الذهبى .

ويحسن أن نشير إلى كتاب « النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة » لأبى المحاسن المتوفى سنة ٨٧٤هـ (١٤٦٩م) وكتاب «حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة » لجلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ (١٥٠٥ م) وأهمية الأول بصفة خاصة أنه أمدنا بالتفاصيل اللازمة عن حالة فيضان النيل من سنة إلى أخرى .

(ج) كتب التجارة :

وقد اعتمدنا كثيرا فى الفصل الذى عقدناه على الواردات المختلفة الآتية إلى مصر من مختلف بقاع العالم اذ ذاك على كتاب « التبصر بالتجارة » للجاحظ ، وكتاب « الاشارة إلى محاسن التجارة » للدمشقى المتوفى فى القرن الخامس الهجرى ، وكتاب « نخب الذخائر فى أحوال الجواهر » لابن الأكفانى المتوفى سنة ٧٤٩ هـ

(١٣٥٤ م) والكتاب الذى ألفه Chau-ju-Kua وترجمه عن الصينية Hirth ، Rockhill ويبحث فى التجارة الصينية والعربية فى القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين .

وأمدتنا هذه المؤلفات وغيرها من كتب الجغرافية بالكثير عن سلع التجارة وأوصافها وأنواعها ومصادرها .

(د) الكتابات والنقوش وأوراق البردى :

ومن الكتب العظيمة القيمة كتاب Repertoire d'Epigraphie Arabe. وكتاب Matériaux pour un corpus inscriptionum arabicarum Egypte لمؤلفه وجامعه Van Berchem . وساعدتنا النصوص الكثيرة التى يشملها الأول على دراسة صناعة النسج فى العصر الفاطمى ومميزاتها ومراكزها المختلفة . ولا يقل أهمية عن هذين المصدرين كتاب المسيو فييت المسمى Matériaux pour un corpus inscriptionum arabicarum, Egypte

ومن المصادر ذات الأهمية القصوى أوراق البردى العربية سواء منها ما توافر على نشره الأستاذ أودلف جروهمان أومازال منها مخطوطا بدار الكتب الملكية ، ونخص بالذكر الجزء السادس ولم يطبع بعد وتنحصر أهمية هذا القسم فى أنه يمدنا بتفاصيل دقيقة عن الصناع وأجورهم والزراع والعمال الزراعيين والضياع ونظم ادارتها وأسعار السلع وبخاصة المنسوجات وغير ذلك مما له قيمة فى العصر السابق للفاطميين وفى عهدهم أيضا . ولا ريب أن هذه الأوراق تصف لنا الحياة العملية كما هى .

(هـ) أما عن الكتب التى الفت منذ القرن التاسع عشر الميلادى فنخص بالذكر منها كتاب Matériaux pour servir à l'histoire de la numusmatique et de la métrologie musulmane لمؤلفه M. Sauvaire وكذلك كتاب Etude des inscriptions Arabes sur les poids et les mesures en verre للمستشرق Casanova . وقد استطعنا بواسطتهما دراسة الأوزان والأكيال فى العصر الفاطمى ، اذ جمع الأول بين دفتيه ماورد فى المصادر المختلفة فى

هذا الموضوع كما وصف الثانى ما كشف عنه فى الحفائر المختلفة فى ضواحى القاهرة ولا يقل أهمية عنهما الكتاب الذى وضعه Stanley Lane Poole وعنوانه Catalogue of glass weights in the British Museum. وقد وجدنا فيه بيانا وافيا للأوزان الزجاجية المستعملة فى العصر الفاطمى وصدره مؤلفه بمقدمة ممتعة فى هذا الموضوع.

أما كتب التجارة والجغرافية فنضع على رأسها كتاب Histoire du Commerce du Levant au moyen-age. لمؤلفه Heyd وكتاب Histoire du Commerce لدى بينج ، وكتاب The Dawn of Modern Geography تأليف بيزلى ، وكتاب Corso di storia del Commercio الذى كتبه Landra الايطالى ، وكتاب Storia Documentata di Venisia وعنوانه Romanin المؤلف وأخيرا كتاب La Mer Rouge, l'Abyssinie et l'Arabie depuis l'antiquité. لمؤلفه A. Kammerer وقد أمدتنا هذه المؤلفات وغيرها بمعلومات وفيرة عن تجارة مصر الخارجية وعلاقتها فى العصر الفاطمى مع المدن الايطالية بصفة خاصة . وقد رجعنا الى الكتاب الذى لخص فيه Mas Latrie المعاهدات التى عقدت بين دول أوربا وشمالى أفريقية . وبرغم أنه أورد النصوص اللاتينية الا أن الملخص الذى أورده عنها بالفرنسية فى المقدمة كاف إلى حد كبير .

ويعرض لنا الدكتور حسن ابراهيم حسن فى كتابه « الفاطميون فى مصر » الحالة السياسية فى العصر الفاطمى وهذه دراسة لها أثرها بالنسبة لكل من يتصدي لبحث الناحية الاقتصادية ، وذلك بسبب التفاعل بين العوامل السياسية والاقتصادية .

وقد ساعدنا كتاب « كنوز الفاطميين » للدكتور زكى محمد حسن إلى حد كبير

فى ادراك مميزات الصناعات الفاطميه المختلفة ومبلغ تقدمها وما استحدثه صناع العصر من أساليب جديدة وهو كتاب لاغنى عنه فى هذا الموضوع . ولا يفوتنا كذلك التنويه باعتمادنا على كتاب Mosquées du Caire لمؤلفيه Hautecoeur & Wiet عند كلامنا على العمارة الفاطمية ، وكذلك كتاب The Islamic Bock لأرنولد وجروهمان ، وكتاب Moslem Architecture الذى ألفه Rivoira .

مقدمة تاريخية

حالة مصر الاقتصادية قبل العصر الفاطمى

obeikandl.com

(١) تمهيـــد

ظلت مصر منذ الفتح العربى ولاية تابعة للخلافة الإسلامية وليس لهـا شخصية دولية مستقلة تمام الاستقلال إلى أن دخلها الفاطميون على يد جوهر الصقلى فى أوائل النصف الثانى من القرن الرابع الهجرى ؛ ولا نستطيع استثناء الدولتين الطولونية والاخشيدية من هذا التعميم اذ برغم ما تمتع به الحكام الطولونيون والاخشيديون من نفوذ فعلي فقد كانوا من الوجهة القانونية الدولية خاضعين للخلافـة العباسية فى بغداد يدينون لها بالتبعية والولاء ولو اسميا على الأقل . وكان لهذا الوضع السياسي للبلاد أثر فى تطورها الاقتصادى وذلك لما بين الحالتين السياسية والاقتصادية من الارتباط الوثيق . أضف إلى هذا أن تبعية مصر لغيرها جعل مصالحها الاقتصادية فى مركز دون مصلحة الامبراطورية الاسلامية العليا ولم تزد نظرة الخلفاء الى مصر عن ولاية تساهم ببعض ماحبتها به الطبيعة من مزايا في حفظ كيان الخلافة والبلاط العباسى مثلا بالفائض من الايراد حتى يتسنى لهذا البلاط أن يتابع حياة الترف التى امتـاز بها . وهناك أسباب أخرى منها أن أغلب الحكام لم تتح له فرصـة للاقامة طويلا فى منصب الولاية فقد بلغ عدد الولاة فى الفترة (٤٣ – ٢٥٤ هـ – ٦٦٤ – ٨٦٨ م) خمسة وثمـانين منهم أربعة وستون واليا فى العصر العباسى وحده الى حين وصول أحمد بن طولون ، ولعل هذه الظاهرة راجعة الى بعد بغداد عن مصر وخوف الخلفاء أن طول مدة إقامة الوالى قد تدفعه إلى القيام باصلاح يكسبه محبـة الناس وتأييدهم فينزع إلى الانفصال عن الخلافة ، ولا شك أن تغيير الولاة ليس فيه سوى الضرر ولا ينتج عنه سوى اضطراب الأحوال الداخلية إذ كيف يتسنى لموظف من أصل أجنبي واثق من عدم بقائه فى الحكم طويلا أن يعنى بالتنظيم بصفة جدية . وقد قيض للبلاد أن ينقذها الطولونيون من براثن الفوضى ولكن لم يمكثوا في الحكم سوى فترة قصيرة (٢٥٤ – ٢٩٢ هـ – ٩٦٨ – ١٠٠٥) أعقبتها ثلاثون سنة من حكم الولاة الذين امتاز عهدهم بالفوضى ، ثم جاءت الدولة الأخشيدية فلم تعش طويلا وتسرب

الضعف إليها فى أيام كافور نفسه ، وبعد موته سادت الفوضى إلى أن جاء الفاطميون فأعادوا الأمن ونشروا النظام واستعدت البلاد لاستقبال عصر جديد .

والواقع أن الحضارة التى شاهدتها مصر فى العصر الفاطمي بمظاهرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لم تكن لتنبت فجأة بل لابد أن تكون السبل قد تمهدت تدريجا أمامها وتجمعت عوامل مختلفة داخلية وخارجية امتزج بعضها ببعض فجاء الغزو الفاطمى فأخذ أثر هذا التمهيد وهذا التفاعل يبدو ومن هنا حدث الرخاء الزراعى ونهضت الصناعة وزاد انتاجها وتقدمت التجارة الداخلية وكثرت العلاقات مع العالم الخارجى ، وسرت فى المجتمع المصرى مظاهر جديدة أتيح لها وقت تقوى فيه جذورها ويزداد أثرها .

لقد شاهدت مصر فى القرون الثلاثة التالية للفتح العربى عهودا من الفوضى والاضطراب وارتبكت أحوالها وكثرت الثورات فيها من قبل سكان البلاد الأصليين ، وتدفق العرب وعناصر أخرى وأقاموا بالبلاد ، وتعرضت صناعاتها لنتائج الفوضى من وقت لآخر وتعطلت بعض نواحى تجارتها الخارجية ، ولكن في القرن الثالث أو فى أواخره أخذت الأحوال فى الاستقرار نوعا وظهرت عوامل خارجية لها ارتباط بأحوال مصر . لهذا ينبغى أن نعرض للحياة الاقتصادية إلى ماقبل قيام الدولة الفاطمية فى مصر فنعالج الأحوال الزراعية والصناعية والتجارية والمالية كلا منها على حدة ، ونبدأ بالزراعة التى هى أساس الاقتصاد الأهلي ولا يسعنا إلا أن نستهل الكلام عنها بدراسة حالة ملكية الأرض الزراعية وبيان نوعها قبل أن نعرض لهذا الموضوع فى العصر الفاطمي .

٢ ـ الملكية العقاريه

لكى نصل إلى بيان مدى حقوق ملكية الأرض فى مصر فى العصر الفاطمى نرى لزاما علينا أن نستعرض الأمر فيما قبل هذا العصر فنتكلم على نظام الملكية قبيل الفتح العربى ونعرض بعد ذلك لعقود الاتفاق بين الفاتحين العرب وأهالى هذه البلاد ثم نوضح رأى الأئمة والفقهاء المتقدمين منهم والمتأخرين على مختلف مذاهبهم ، وأخيرا ندرس الأمر على ضوء الوقائع والحقائق العملية مستندين فى ذلك إلى عقود الوقف ونظم الاقطاع وبعض ما ورد فى أوراق البردى والمؤلفات التاريخية والجغرافية .

نظام الملكية قبيل الفتح العربى :

تقول الآنسة رويارد إن نظام الملكية فى مصر أصابه تعديل أساسى في عهد الامبراطورية الأخير فقد كان فى البلاد فى القرن الرابع الميلادي الأراضى الامبراطورية بجانب أراضى الدولة العامة وأراضى الكنيسة والملكيات الخاصة . والملكية الخاصة التى لم يكن لها وجود فى مصر فى عصر البطالسة أخذت فى الظهور منذ أيام الامبراطورية فى عهدها الأول ونمت تدريجا وزادت مساحتها على حساب الأراضى الأمبراطورية بسبب الصعوبات التى كانت الحكومة تلقاها فى إيجاد زراع لهذه الأراضى الأخيرة(١). وتقول الآنسة نفسها فى موضع آخر إن دافعى الضرائب المصريين ينقسمون ثلاث طبقات اجتماعية : الملاك والزراع والصناع وكانت عليهم ضرائب

---

(١) Rouillard: L'Administration civile Byzantine, p. 9.
وجاء فى كتاب المجمل فى التاريخ المصرى ص ١١٧ (ويلاحظ أن مساحة أراضى الامتلاك الخاص أخذت فى الازدياد منذ القرن الثانى وقلت تبعا لذلك مساحة الاراضى العامة).

متنوعة كالضريبة العقارية والضريبة الشخصية . وصارت جبايتها فى أيدي نفر من وجهاء المدن أو المناطق ممن عرفوا باسم Curiales (١) ، وفى سنة ٣٦٤ م أنشأ الأباطرة وظيفة defensor civitatis وينحصر واجبه فى حماية دافعي الضرائب من استبداد الولاة وجباة الضرائب . وفى عام ٣٨٧ م أعطى للمدن حق اختيار هذا الموظف ثم عدل هذا القرار فى عام ٤٠٩ م واقتصر حق الانتخاب على الأعيان والملاك(٢) Curiales.

إلا أن عجز صغار الملاك وهم من العنصر المصرى اليونانى إزاء استبداد الحكام وجباة الضرائب دفع بهم إلى التماس حماية كبار الملاك لهم وبهذه الطريقة تنازل كثير من الفلاحين سواء كانوا من الملاك أو من المستأجرين الأحرار عن حقوقهم لهؤلاء الملاك وأصبحوا مزارعيهم Coloni (٣) وفى أيام الإمبراطور أونوريوس والإمبراطور تيودور اعترفت الحكومة الامبراطورية بمركز هؤلاء الحماة واعتبرتهم مسئولين عن جباية الضرائب (٤) وقد حاولت الحكومة مرارا عدة استئصال نظام الحماية هذا ولكن لم تؤد هذه المحاولات الى نتيجة مثمرة(٥) . وقد كان من أثر هذه التطورات أن أخذت طبقة صغار الملاك تختفى تدريجا حتى لم يعد لها وجود فى القرن

---

(١) Ibid, p. 5. وهؤلاء القوم أشبه بالنقباء أو أعضاء المجالس القروية أو المحلية أو البلدية .

Curial: membre du premier ordre de citoyens d'une ville ou d'un municipe dans les empires romains d'occident et d'orient. Cet ordre fournissait une foule de fonctionnaires pour l'administration financière des cités, celle des annones ... (C.H. Dozobry & The Bochslet : Dictionnaire Générale de Biblographie et d'Histoire).

(٢) Rouillard: L'Administration Civile Byzantine, pp. 7-8

(٣) Ibid, p. 11.

(٤) Ibid, p. 13.

(٥) كامل مرسى بك : الملكية العقارية وتطورها ص ٣٥ — ٣٧ .

السادس الميلادى وازدات تبعا لذلك الضياع الواسعة فان معظم أراضى الامتلاك الخاص وجانبا كبيراً من أراضى الدولة آل إلى فئة صغيرة من كبار ملاك الأراضى وانتهى الأمر باعتبارهم هيئات مسئولة فى مناطقهم(١) .

ومما تقدم نرى أنه حين استولى المسلمون على مصر فى النصف الأول من القرن السابع كانت هناك أراضى الدولة والملكيات الخاصة الكبيرة فضلا عن وجود طبقة الفلاحين وهم إماشبه رقيق أو كانوا من صغار الملاك والمستأجرين الأحرار الذين استطاعوا رغم العواصف واستبداد الحكام أن يحتفظوا بحقوقهم التى اكتسبوها فى العهد الرومانى .

الفتح العربى :

بالفتح العربى لمصر انتقلت إليهم حقوق السيادة الإقليمية ومعنى هذا حسب نصوص القانون الدولى أن (تتملك الدولة الوارثة جميع ما كانت تملكه الدولة الموروثة من أملاك عامة وخاصة(٢) ، أما الأراضى العامة وأراضى الملاك الذين هربوا بعد الفتح فآلت بطبيعة الحال الى بيت مال المسلمين .

ولكن الذي يعنينا من الأمر هو مركز الملكيات الخاصة ، وهل يعد استيلاء العرب على مصر قضاء عليها من وجهة القانون الدولى ؟ بعدأن تكلم الدكتور سامى جنينة على حق الدولة الوارثة فى الاقليم الذى استولت عليه قال : نقصد بالاقليم ذلك الجزء من الكرة الأرضية الذى يدخل فى ملكية الدولة والملكية هنا مقصود بها المعنى المعروف فى القانون العام لا الملكية الخاصة فاذا قلنا إن للدولة حق الملكية على اقليمها قصدنا بذلك إلى أن الأقليم واقع تحت حكمها وادارتها أو بعبارة أخرى أنها صاحبة السيادة عليه ومن ذلك يتضح أن ما للدولة من حق الملكية على إقليمها

---

(١) المجمل فى التاريخ المصرى : ص ١١٥ .

(٢) دكتور سامى جنينة : القانون الدولى العام ص ١٤٢ .

لا يتنافى مع ملكية الأفراد لأجزاء من ذلك الاقليم وبالعكس فان ملكية الافراد الخاصة تستمد حمايتها من الملكية العليا التى للدولة على مجموع الاقليم(١) فكأن حق الاستيلاء فى الواقع لا يسلب حق الافراد فى الأملاك الخاصة بل بالعكس يؤيده ويكسبه قوة . وهنا نسأل : على أى شكل طبق الفاتحون العرب مبدأ الاستيلاء الذى ينص على تملك الدولة الوارثة جميع ما كانت تملكه الدولة الموروثة ؟

وللاجابة على هذا السؤال ينبغى الرجوع إلى وقت الفتح لبيان ما حدث من جانب قائد جيش المسلمين .

اختلف الرواة وتبعهم المؤرخون فى أمر فتح مصر ففريق يرى أنها فتحت صلحا وفريق يعتقد أنها فتحت عنوة وقد روى البلاذرى وحدثنى إبراهيم بن مسلم الخوارزمى عن عبد الملك بن المبارك عن أبي لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبى فراس عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : اشتبه على الناس أمر مصر فقال قوم إنها فتحت عنوة وقال آخرون إنها فتحت صلحا والصحيح فى أمرها أن أبى قدمها فقاتله أهل اليونة ففتحها قهرا وأدخلها المسلمين وكان الزبير أول من علا حصنها . قال صاحبها الأبى : إنه قد بلغنا فعلكم بالشام ووضعكم الجزية على النصارى واليهود وإقراركم الأرض فى أيدى أهلها يسيرونها ويؤدون خراجها (وأخيرا) وضع علي كل حالم دينارين جزية إلا أن يكون فقيرا وألزم كل ذي أرض مع الدينارين ثلاثة أرادب حنطة وقسطى زيت وقسطى عسل وقسطى خل رزقا للمسلمين .... وكتب عليهم كتابا وشرط لهم إذا وفوا بذلك أن لا تباع نساؤهم وأبناؤهم ولا يسبوا وأن تقر أموالهم وكنوزهم فى أيديهم.(٢) وحدثوا عن عقبة بن عامر الجهنى قال : كان لأهل مصر عهد وعقد كتب لهم عمرو : انهم آمنون على أموالهم ودمائهم ونسائهم وأولادهم . (٣)

---

(١) دكتور سامى جنينه : القانون الدولى العام ص ٢٠٨ .

(٢) البلاذرى : فتوح البلدان ص ٢١٦ .

(٣) شرحه ص ٢١٩ .

وممن يقول إن مصر فتحت بحد السيف بلا عهد ولا عقـــد سفيان بن وهب الخولانى قال : لما فتحنا مصر بغير عهد قام الزبير بن العوام فقال : أقسمها يا عمرو ابن العاص فقال عمرو : والله لا أقسمها حتى أكتب إلى أمير المؤمنين فكتب إلى عمر فكتب إليه عمر أقرها حتى يغزو منها حبل الحبلة . (١) أى حتى يغزو منهـا أولاد الأولاد . ولكن أبا المحاسن يقول إن أكثر علماء مصر يعتبرون مصر قد فتحت صلحا (٢) . وسواء فتحت صلحا أو عنوة فالثابت أن عمرو بن العاص لم يقسم أملاك المصريين وأبقاها فى أيديهم وأمنهم عليها جريا على السياسة التى أتبعها عمر بن الخطاب فى العراق والشام .

ونعتقد أنه كان هناك معاهدة صلح وتسليم لتنظيم العلاقة بين الفاتحين والمصريين خاصة وأن العرب انما كانوا يحاربون الروم لا المصريين الذين وقفوا بين الفريقين موقف عدم الاكتراث المشوب بالأمل فى انتصار العرب عسى أن تتحسن حال البلاد على أيديهم . وقد حفظ لنا أبو المحاسن صورة الأمان الذى منحه عمرو بن العاص لأهل مصر وهذا نصه : بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أعطى عمرو بن العاص أهل مصر من الأمان على أنفسهم وملتهم وأموالهم ونسائهم وصلبهم وبرهم وبحرهم لا يدخل عليه شىء من ذلك ولا ينتقض ولا تساكنهم النوبة وعلى أهل مصر أن يعطوا الجزية إذا اجتمعوا على هـذا الصلح وانتهت زيادة نهرهم خمسين ألف ألف وعليهم ما جنى لصوتهم (لصوصهم) فان أبى أحـــد منهم أن يجيب رفع عنهم من الجزية بقدرهم وذمتنا ممن أبى بريئة وإن نقص نهرهم من غايته إذا انتهى رفع عنهم بقدر ذلك ومن دخل فى صلحهم من الروم والنوبة فله مثل مالهم وعليهم مثل ما عليهم ومن أبى منهم واختار الذهاب فهو آمن حتى يبلغ مأمنه أو يخرج من سلطاننا عليهم ما عليهم ثلاثا فى كل ثلث من السنة جباية ثلث ما عليهم لهم على ما فى هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخليفة وذمة امير المؤمنين وذمم المؤمنين ؛ ويلي(٣) ذلك نص خاص ببلاد النوبة لا يعنينا في هذا المقام .

---

(١) و (٢) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة جـ ١ ص ١٩ .
(٣) شرحه جـ ١ ص ٢٤ .

ولهـذا العهد دلالته وأهميته : فهو قد احتفظ بالحالة الراهنة Status Quo ولم يعمل على تبديلها ، وكذلك أمن المصريون على أموالهم المنقولة والثابتة . ويبدو من نصوص العقد صراحة أن الفاتحين لم يكسبوا أنفسهم حقا جديدا ولم يشيروا إلى أن الدولة الاسلامية لها حقوق أكثر من الطاعة ودفع الضرائب . (١) وما كان ينتظر من العرب فى تلك المرحلة من تاريخهم أن يفعلوا غير ذلك وما الاختلافات التى سنعرض لها إلا من وضع الفقهاء وهؤلاء تتباين مذاهبهم وتختلف وجهات نظرهم من حيث نوع الملكية التى تركت للمصريين من قبل الفاتحين ؛ وبعبارة أخرى هل كان المصريون فى العصر العربى يمتلكون الأرض ملكية تامـة مطلقة رقبة ومنفعة أم اقتصرت ملكيتهم على حق الانتفاع .

ـ أى ـ هال الفقه :

قسم الشرعون المسلمون الأراضى إلى عشرية وخراجية . وقد جاء فى مختصر القدورى : إذا فتح الامام بلدا عنوة فهو بالخيار إن شاء قسمها بين الفاتحين (٢) كما فعل النبى بخيبر (٣) وإن شاء أقر أهلها ووضع عليهم الجزية وعلى أراضيهم الخراج (٤) كما فعل عمر بسواد العراق بموافقة الصحابة . وقيل إن الأولى أن يقسمها عند حاجة الفاتحين وأن تترك قسمتها عند عدم حاجتهم وهذا في العقار (٥) . وأرض العرب كلها أرض عشرية وهى ما بين العذيب إلى أقصى حجر باليمن إلى حد الشام والسواد كلها أرض خراج وهى ما بين العذيب إلى عقبة حلوان ومن العلث إلى

---

(١) كتب عقبة بن عامر إلى معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنهما يسأله أرضا يسترفق بها عند قرية عقبة فكتب له معاوية بألف ذراع فقال له مولى له كان عنده أنظر أصلحك الله أرضا صالحة فقال عقبة ليس لنا ذلك أن فى عهدهم شروطاً ستة منها أن لا يؤخذ من أرضهم شئ ولا من نسائهم ولا من أولادهم . . .) المقريزى الخطط جـ ١ ص ٢٠٨ نقلا عن ابن عبد الحكم .

(٢) مختصر القدورى جـ ٢ ص ٣٦٢ .

(٣) الجوهرة النيرة ، على هامش مختصر القدورى جـ ٢ ص ٣٦٣ .

(٤) مختصر القدورى جـ ٢ ص ٣٦٣ .

(٥) الجوهرة النيرة جـ ٢ ص ٣٦٣ .

عبادان . (١) وقال أيضا : وكل أرض فتحت عنوة فاقر أهلها عليها هى أرض خراج (٢). وكذا إذا صالحهم الامام إذ الخراج وظيفته أرض الكفار لما فيه من معنى العقوبة . قال في الهداية ومكة مخصوصة من هذا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم فتحها عنوة وتركها لأهلها ولم يأخذ الخراج . (٣) وقال الزيلعى فى باب قسمة الغنائم : « ما فتح الامام عنوة قسم بيننا أو أقر أهلها ووضع الخراج والجزية وقيل الأول أولى عند الحاجة والثانى عند عدم الحاجة وهذا فى العقار . (٤)

وقياسا علي المبادىء المتقدمة تعد مصر من الأرض الخراجية سواء كان فتحها بالصلح أو بالقهر وفى ذلك يقول البلاذرى : ووضع الخراج على أرض مصر فجعل على كل جريف ديناراً وثلاثة أرادب طعاما . (٥) . ولكن ماهو مدى قيادة الأهلية لهذه الأراضى الخراجية ؟ .

جاء فى الزيلعى : والسواد وما فتح عنوة وأقر أهلها عليه أو فتح صلحا خراجية كذا فعل عمر بالسواد ومصر والشام وأرض السواد مملوكة لهم (٦) أى يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها بالرهن والهبة (٧) وتورث عنهم إلى أن لا يبقى منهم أحد فينتقل الملك لبيت المال (٨) وبذا تحققت أركان الملكية وهى البيع والرهن والهبة وكذلك الوقف كما سنرى من عقود الوقف التى سنشير إليها . وقد روى ابن عابدين حادثة السلطان بيبرس حين أراد مطالبة ذوى العقارات فيما يثبت أمتلاكهم لها وإلا انتزعها منهم فثار النووى (٩) وأقنعه أن من فى يده شىء فهوله . (١٠) والحاصل فى

---

(١) مختصر القدورى ج ٢ ص ٣٧٠ — ٣٧١ (٢) شرحه .
(٣) الميدانى اللباب ج ٢ ص ٣٧١ .
(٤) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٢٤٨
(٥) فتوح البلدان ص ٢١٧ .
(٦) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٢٧١ — ٢٧٢ .
(٧) شرحه ص ٢٧٢ (الحاشية على الزيلعى) .
(٨) ابن عابدين : رد المحتار ج٣ ص ٣٩٣ .
(٩) شرحه ص ٣٩٧ .
(١٠) شرحه ج ٢ ص ٣٩٣ .

الاراضى الشامية والمصرية ونحوها أن ماعلم منها كونه لبيت المال بوجه شرعى فحكمه ما ذكره الشارح عند الفتح وما لم يعلم فهو ملك لأربابه والمأخوذ منه خراج لا أجرة لأنه خراجى فى أصل الوضع(١) . ومما يؤيد رأيه قوله فى موضع آخر : إنه فى حالة عجز المالك عن زراعة الأرض الخراجية للامام دفعها إلى غيره مزارعة أو زرعها من بيت المال أو باعها وفى الأخيرة لو عادت قدرة مالكها ردها الامام عليه الا فى البيع(٢) والاستثناء فى حالة البيع معناه أن الملكية على المال تنقل قانونا إلى المشترى. وجاء فى حاشية الشرقاوى عن أرض مصر « وأما قراها ففتحت صلحا كما ذكر الشوبرى فى حواشى المنهج ونقله سم عن افتاء شيخ الاسلام فارضها مملوكة للفلاحين وتورث ولا ينافى ذلك ضرب الخراج عليها لاحتمال أنها شرطت لهم فى نظير دفع الخراج ثم أسلموا بعد ذلك فلا يسقط باسلامهم(٣) »

وهذه الآراء التى أوردناها توضح بجلاء أن الفاتحين العرب لم ينزعوا ملكية الأرض ولم يجعلوا لهم سلطات عليها بل تركوها ملكية تامة لأهلها والتى امتلكها الأخيرون رقبة ومنفعة .

ولكن يرى بعض الأئمة خلاف هذا الأمر . « وقال الشافعى إنها — أرض السواد وما فى حكمها وقف على المسلمين وأهلها مستأجرون لها لأن عمر استطاب قلوب الفاتحين فآجرها(٤) » وبمعنى آخر أن الفاتحين أبقوا لأهل البلاد التى فتحوها

---

(١) رد المختار ص ٣٩٨.

(٢) شرحه ج ٣ من ٤٠٧

جاء فى كتاب الملكية العقارية فى مصر للدكتور كامل مرسى بك من ٥٢ — ٥٣ مانصه « ويعترض الدكتور Worms قائلا « كيف يكون للامام حق نزع الأراضى من يد حائزها ثم إيجارها لآخر إذا كانت الأراضى تعتبر ملكا لحائزها ؟ ولكن هذا فى الواقع من قبيل نزع الملكية كعقوبة لعدم دفع الضريبة العقارية »

(٣) ابن عابدين : رد المحتار ج٣ ص ٤٧١ .

(٤) الزيلعى : تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٢٧٢ .

ملكية الانتفاع . وقد انتقد أبو بكر الرازى(١) هذا الرأى وقال عنه إنه غلط وأبدى الأسباب التالية :

أولا — ان عمر لم يستطب قلوبهم فيه بل ناظرهم عليه وشاور الصحابة على الخراج وامتنع بلال وأصحابه فدعى عليه . فاين الاسترضاء ؟

ثانيا — ان أهل الذمة لم يحضروا الفاتحين على تلك الأراضى فلو كان اجار لاشترط حضورهم .

ثالثا — لم يوجد فى ذلك رضا أهل الذمة .

رابعا — عقد الايجارة لم يصدر بينهم وبين عمر .

خامسا — ان جهالة الأراضى تمنع صحة الإيجار .

سادسا — جهالة المدة تمنع من صحتها أيضا .

سابعا — الخراج مؤبد ولا يصح تأبيد الإيجارة اذ هذا باطل(٢).

---

(١) إن حجيج أبى بكر الرازى قد أوردها الزيلعى فى كتابه جـ ٣ ص ٢٧٢ .

(٢) نورد هنا بعض النصوص ، المتعلقة بالايجارة حسب المذاهب المختلفة كما أثبتها الجزيرى فى كتاب الفقه على المذاهب الأربعة الجزء الثالث : الايجارة عقد يفيد تمليك منفعة (وبذا يخرج البيع والهبة والصدقة) معلومة (منعا للابهام الواجب للمنازعة) مقصودة من العين المستأجرة (أى منفعة معتبرة فى نظر الشرع والعقل) بعوض (حنفية ص ١٢٦ — ١٢٧) وعند الحنابلة « عقد على المنفعة معلومة تؤخذ شيئا فشيئا مدة معلومة بعوض معلوم فالمعقود عليه هو المنفعة لا العين لأن المنفعة هى التى تستوفى والأجر فى مقابلها ولهذا تضمن دون العين وإنما يضاف العقد إلى العين باعتبار أنه محل المنفعة ومنشؤها ص ١٣٠ — ١٣١ » .

ومن شروط انعقاد الايجارة أن تكون المنفعة معلومة لمنع المنازعه وذلك ببيان المدة ولا تجوز فى الوقف الايجارة أكثر من ثلاث سنين وفى المساكن والحوانيت وغيرها أكثر من سنة إلا إذا قضت المصلحة تأجير الوقف أكثر من ذلك بشرط أن يأذن القاضى بذلك . ومحل عدم جواز تأجير الوقف أكثر من تلك المدة إذا كان المؤجر غير الواقف أما الواقف فله أن يزيد على هذه المدة كما يجب ... وقد منعت الايجارة الطويلة فى الوقف خوفا من ادعاء الملك فيه بوضع اليد (حنفية ص ١٣٦ — ١٣٨)

ثامنا — ان الاجارة لاتسقط بالاسلام والخراج يسقط عنده(١) .

تاسعا — ان عمر أخذ الخراج من النخل ونوعه ولا تجوز اجارتها .

عاشرا — ان بعض الصحابة اشتروها وكيف يجوز لهم شراؤها(٢) .

ويلاحظ أن مذهب مالك والشافعى وأحمد ينص على أن الأرض الخراجيـــة موقوفة على المسلمين(٣) وقد ذكرنا اعتراض أبى بكر الرازى . وقـد رد الشيخ الشرقاوى على هذا المبدأ كذلك فقال : واعلم أن أراضى مصر ودورها وما يوجد فيها بيد أحد يقضى له بملكية اليد عليهاولا يجوز ضرب خراج علي مابأيدى أهلها وذلك لأننا وإن سلمنا انها فتحت عنوة لكن لا نسلم أن عمر وقفها وما فى بعض التواريخ أنه وقفها لا اعتبار به لأن الأحكام الشرعية وما يتعلق بها لا يبنى على مثل هذه التواريخ التى لم يعلم بثبوتها وحينئذ تقول فيما تجده بأيدى أهلها وفيما وقفه ملوكها أو غيرهم إنه يجوز أن يكون انتقل من القائمين بطريق شرعى لغيرهم وهكذا إلى أن وصل إلى من هو بيده أو إلى من وقف من الملوك أو من غيرهم ويجوز أن يكون انتقل من الفاتحين إلى ورثتهم وهكذا إلى المالك الآن أو الواقف ويجوز أن

وفى الأراضى الزراعية لابد فى العقد من بيان ما يزرع فيها ولا تجوز إيجارة الأراضى التى لاتصلح للزراعة (حنفية ص ١٦٢) .

ومن الممتنع تأجيره عند المالكية كراء الشجر لأخذ ثمره لأن فيه استيفاء عين وهو الثمرة (مالكية ص ١٧٤) .

ويصح للمستأجر أن يؤجر العين التى استأجرها لغيره لأن المنفعة أصبحت مملوكة له فيجوز أن يستوفيها بنفسه أو بنائبه بشرط أن يكون مثله أو أقل منه فى استعمال تلك العين (حنابلة ص ١٩٢) .

(١) الثابت عند علماء الفقه الاسلامى أن الجزية هى التى تسقط بالاسلام أما الخراج أى الضريبة العقارية فلا يسقط بالاسلام بتاتا .

(٢) قال فى الهداية وقد صح أن الصحابة رضوان الله عليهم اشتروا أراضى الخراج وكانوا يؤدون خراجها فدل ذلك على جواز الشراء وأخذ الخراج وأدائه للمسلم من غير كراهة (اللباب للميدانى جـ ٢ ص ٣٧٣) .

(٣) حاشية بها جـ ٢ ص ٢٧٢ وهى للشيخ شهاب الدين أحمد الشلبى .

يكون مات الفاتحون من غير ورثة فصار لبيت المال فتصرف فيه الأئمة بالتمليك وغيره مما يجوز لهم فى أموال بيت المال (١) .

ولعل رد السرخسي على الشافعى ومن نحا نحوه قد يكون دليلا قويا يؤيد ما ذهب اليه الرازى والشرقاوى حيث قال « وربما يقول الشافعى إن عمر ملك الاراضى للمسلمين واسترقهم(٢) ثم تركهم ليعملوا فى أراضى المسلمين وما جعل عليهم من الخراج والجزية بمنزلة الضريبة كالمولى يساوي عبده الضريبة ويستعمله وربما يقول من عليهم برقابهم وتملك الأراضي ثم أجرها منهم والخراج الذى جعل عليهم أجرة . وهذا بعيد فان خبرتهم أشهر من أن تخفى وقد كانوا — أى أهل السواد — يتبايعون ذلك فيما بينهم ويتوارثون من ذلك الوقت إلى وقتنا هذا فعرفنا أن الصحيح ما قاله علماؤنا رحمهم الله تعالى أنه من عليهم برقابهم وأرضهم وجعل عليهم الجزية فى رؤوسهم والخراج فى أرضهم وإنما فعل ذلك بعد ما شاور الصحابة رضى الله عنهم . (٣)

ومما تقدم من أقوال الفقهاء نستخلص النتائج التالية :

(ا) أن الفاتحين من العرب تركوا الأرض للمصريين وفرضوا عليهم الضريبة العقارية .

(ب) أن نظرية اعتبار الأرض وقفا وإذن فالمصريون في مركز المنتفعين أو المستأجرين نظرية لا تستند إلى أساس سليم من المنطق والتاريخ .

(جـ) أن المصريين كانوا يتصرفون فى هذه الأراضى التى تحت أيديهم بالبيع والتوارث والهبة والوقف (٤) ، وفى دار الآثار العربية بالقاهرة أخشاب من بقايا بيوت وعليها كتابات تثبت ملكية أرباب تلك البيوت للاراضى

---

(١) حاشية التحرير ص ٤٧١ .

(٢) الضمير هنا يعود على أهل البلاد التى فتحها المسلمون سواء فى العراق أو الشام ومصر وغيرها .

(٣) المبسوط جـ ١ ص ١٥ - ١٦ .

(٤) سنذكر بعض صور عقود الوقف عند المسلمين فى الفصل الذى سنفرده على الكلام على الملكية والاقطاع فى مصر فى العصر الفاطمى .

التى شيدت عليها (١) .

(د) ومعنى هذا أنهم يمتلكون الأرض ملكية تامة مطلقة أو بتعبير القانون : رقبة ومنفعة (٢) .

---

(١) Weil: Les Bois à epigraphie jusqu'a l'epoque Mamelouke, pp.26 47, 48, 54, 60, 69, 71.

(٢) وقد كتب سيلفستردى ساسى يقول (وفى عبارة الماوردى كذلك وهو المعاصر للقدورى ما يثبت أنه اعتبر من المبادىء التى لاتقبل نقضا ان المغلوب إذا أسلم وأصبح رعية اسلامية يحتفظ بالحيازة كاملة تامة والتصرف الحرفى ممتلكاته . ويهمنى أن أذكر حادثة رواها الماوردى وهى أن النبى صلى الله عليه وسلم — وعد حازم ابن أوس بن الطائى أن يهبه بقيلة إذا فتحت الحيرة فلما تم فتحها أراد خالد أن يمنح أهلها عقد صلح فذكره حازم بوعد النبى له وطلب استثناءه من شروط الصلح فاقره على ذلك بعد أن شهد بصدقه بشير بن سعد ومحمد بن مسلمة ثم أعيد شراء السيدة منه فقبل إذا دفع له ألف درهم . وبعد أن قص الماوردى هذه الرواية قال : وإذا صح الاقطاع والتمليك على هذا الوجه نظر حال الفتح فان كان صلحا خلصت الأرض بمقطعها وكانت خارجة عن حكم الصلح بالاقطاع السابق وإن كانت الفتح عنوة فالمستقطع أو المستوهب أحق بما استقطعه أو استوهبه من الفاتحين ونظر فى الفاتحين فان كانوا علموا بالاقطاع أو الهبة قبل الفتح فليس لهم المطالبة بعوض وإن لم يعلموا حتى فتحوا عارضهم الامام فاستطاب نفوسهم كما يستطيب نفوسهم من غير ذلك من الغنائم . وقال أبو حنيفة رحمة الله عليه لا يلزم الامام استطابة نفوسهم عنه ولا عن غيره من الغنائم إذا كانت المصلحة له فى ذلك دون الدخول فى الخلافات بين الشافعى وتبعه الماوردى وأبو حنيفة . يبدو من العبارة المتقدمة الخاصة باستثناء اقطاع المستوهب من عقد الصلح ما يدل على أن الصلح ينزع من الامام =

(هـ) لم يكن للحكومة من حقوق على الملكيات الخاصة سوى حق السيادة العليا كما هو الشأن فى التشريع الحديث .

= الغالب حق التصرف فى الاشخاص والاملاك ويحفظ للملاك القدامى الحيازة التامة بجميع حقوقهم التى هى نتيجة ملكيتهم .

Sur la nature et les revolutions du droit de propriété territoriale, depuis la conquéte de ce pays par les Arabes Musulmans jusquâ l'expédition Française, pp. 153-154.

وحدثت فى مصر ثورات متعددة من جانب الأقباط فى سنوات ١٠٧ . ١٢١ . ١٣٢ . ١٥٠ . ١٥٦ هـ وفى عام ٢١٦ هـ قامت ثورة كبرى أخمدها الخليفة العباسى المامون نفسه (أنظر المقريزى الخطط والآثار ج ١ ص ٨٠ — ٨١) ولا شك أن نتيجة هذه الثورات كانت موت عدد من الملاك أو مصادرة أملاك الثائرين وفى الحالتين ازدادت مساحة أملاك الدولة على حساب اراضى الامتلاك الخاص ولكن يلاحظ أن كثيرا من القبائل العربية أخذت تفد إلى الديار المصرية فعبيد الله بن الحباب أحضر عددا من العرب وأسكنهم فى منطقة بلبيس وساعدهم بالمال اللازم لشراء الخيول فاشتغلوا بالزراعة وكسبوا من وراء ذلك كثيرا وقد حذا حذوهم كثيرون فى العصر الأموى وفى العصر العباسى الأول ، ونعتقد أن الأراضى التى كانت تمنح لهم كانوا يأخذونها ملكية تامة لأن فى منحهم إياها بهذا الشكل اجتذابا لهم ولغيرهم وتحبيبا لهم فى الزراعة واغراء لهم على الاستقرار والهدوء لأنهم ظلوا طويلا مصدر الاضطراب والقلق والثورات إلا انه ينبغى الا يفهم انهم جميعا مارسوا الزراعة إذ أن الكثيرين منهم عاشوا حياة الرعى الصحراوية والبعض الاخر اتخذ النهب والسلب عملا رابحا له .

(٣) مساحة الارض الزراعية وعدد السكان

هذا موضوع تضاربت فيه الآراء واختلفت التقديرات . ومما يجعل مهمة الباحث فى هذه الناحية من الأمور العسيرة أنه ليست بأيدينا احصائيات رسمية أو بيانات دقيقة نستطيع الرجوع إليها والاعتماد عليها . وليس هناك مجال للدهشة فان الأحداث العظيمة التى شاهدتها مصر فى عصورها المختلفة كانت من العوامل التي حرمتنا من المصادر الأصلية (١) ، كما أن الجغرافيين والمؤرخين من العرب لم يعنوا كثيرا بهذه المسائل التفصيلية ولم يهتموا باستقصاء أخبار السكان . وإذا استثنينا البيانات التى خلفها لنا ابن الجيعان فى كتابه « التحفة السنية » فليس لدينا سجل شامل يلقى قبسا من النور على العصر السابق لابن جيعان . وحتي المقريزى نفسه مع تنوع نواحى دراسته لم يمدنا بما يصلح الركون إليه ، وينبغى أن نذكر أن علم الاحصاء بمعناه الحقيقي لم يستخدم علميا إلا فى القرن التاسع عشر الميلادى فى أوروبا .

إزاء هذه الصعاب نرى أنفسنا مضطرين أن نلجأ الى الاستنباط وأن نعتمد على ما يعبرعنه بالدليل الباطنى أو الظروف الملابسة علنا نوفق إلى تقدير لمساحة الأراضى الزراعية وعدد السكان فى مصر فى العصر الفاطمى . ونسارع إلى التأكيد مرة أخرى أن النتائج التى قدنصل إليها ليست إلا أرقاما تقريبية تحتمل الزيادة والنقص إلى حد محدود .

يقول Mommsen (٢) ان مساحة الأراضى القابلة للزاعة فى العصر الرومانى تقدر بنحو ١٤٧٠٠ من الاميال المربعة وهذا الرقم يعادل تقريبا تسعة ملايين ونصف مليون من الأفدنة الحديثة . وفى هذا الرقم مبالغة إذ أن جملة زمام الاراضى فى مصر فى الوقت الحالى لا تعدو ٨٣١٥١٠١ فدانا (٣) وليس من المرجح أن تكون مساحة الأراضي الزراعية فى مصر الرومانية أكثر منها الآن .

---

(١) يقصد بها البيانات والسجلات والاحصائيات التى فى الدواوين المختلفة ومن المؤكد أنهم كانوا يحتفظون فى الدواوين بكثير من هذا .

(٢) The Provinces of the Roman Empire Vol. II p. 258.

(٣) الاحصاء السنوى العام (١٩٣٣ — ١٩٣٤)

وإذا انتقلنا إلى العصر العربى وجدنا أن البلاد قد مسحت في عهد هشام بن عبد الملك فكانت المساحة ثلاثين ألف ألف فدان بينما كان الخراج أربعة ملايين دينار(١) ، ومعنى هذا أن الضريبة العقارية على الفدان الواحد كانت إذ ذاك أقل من سبعة قروش ونصف باعتبار الدينار يساوى ما يقرب من ٥٢ قرشا . وهذا المبلغ ضئيل بالنسبة إلى الضريبة ، تنفى ضآلته الثقة به وعلى الأخص فى عهد بنى أمية وهم من أحرص الناس على المال وجبايته ، كما أن هذه الضريبة لاتتفق مطلقا مع البيانات التى لدينا عن قيمة الخراج فى مصر فى مختلف فترات العصر الاسلامى . وكل من له المام بالكتابة العربية فى صدر الاسلام وبالكثير من الأخطاء التى كان يقع فيها الكتاب والنساخون قد يميل إلى ترجيح رقم آخر وهو ثلاثة آلاف ألف فدان وهذا يعادل ٤ر٢٣٠ر٠٠٠ فدانا بمقياس الوقت الحاضر . فاذا أخذنا بهذا التقدير أصبحت الضريبة العقارية فى عهد هشام بن عبد الطلب ١ ١/٣ دينار وهذا أقرب إلى الصواب .

والحكم الذي نراه بالنسبة إلى رواية المقريزى السالفة الذكر ينطبق كذلك على رواية أبي المحاسن إذ قال : إن ابن المدبر اعتبر الصالح للزراعة فوجده أربعة وعشرين ألف ألف فدان والباقى مستبحر وتلف من قلة الزراعة(٢) على حين لم يزد الخراج فى عهده عن ٨٠٠ر٠٠٠ دينار .

وهنا يجوز أن نرجع إلى أرقام الخراج عليها تهدينا إلى تقدير فقد روى المقريزى أن الخراج فى أيام الخليفة المأمون كان ٤ر٢٥٧ر٠٠٠ دينار والضريبة على الفدان دينارين(٣) ومعنى هذا أن المساحة المزروعة عبارة عن ٢ر١٢٨ر٥٠٠ فدانا أى ما يزيد قليلا عن ثلاثة ملايين من الأفدنة الحديثة . وفى المصدر ذاته نعلم أن

---

(١) المقريزى : الخطط ، جـ ١ ص ٩٩ .
(٢) النجوم الزاهرة : جـ ١ ص ٤٧ .
(٣) الخطط جـ١ ص ٩٩ .

الجباية فى عام ٣٥٨ هـ كانت ٣٫٤٠٠٫٠٠٠ دينار(١): وذكر الجغرافي ابن حوقل أن الخراج كان ثلاثة دنانير ونصف فجعلها جوهر الصقلي سبعة دنانير(٢) ومن هذا نرى أن مساحة الأرض المزروعة كانت مليونا من الأفدنة وقد يكون هـذا الرقم معقولا بسبب الفوضى التى تلت موت كافور والمجاعة التى صحبت نقص النيل ولـكنـا نستبعد أن يكون الخراج بهذا القدر فى مثل هذه الحـالة السيئة وكذلك فى السنة الأولى من الغزو الفاطمى . وكذلك نرفض الأخذ بما رواه ابن حوقل عن مضاعفة خراج الفدان لأن سبعة دنانير لم نسمع بمثلها منذ الفتح العربى حتى نهاية العصر الفاطمى وليس من المعقول أن يستهل جوهر عهـدا جديدا بعمل كهـذا فى الوقت الذى يسعى فيه جهده لاستمالة الشعب .

أما فى العصر الفاطمى فلدينا هذه التقديرات للخراج .

جوهر الصقلي عام ٣٥٩ هـ ٣٫٤٠٠٫٠٠٠ دينار .

بدر الجمالى عام ٤٨٧ هـ ٣٫١٠٠٫٠٠٠ دينار .

الأفضل ٥٫٠٠٠٫٠٠٠ دينار(٣) (من رواية لابن ميسر وهذا المبـلغ يشمل الاموال الهلالية والرسوم الجمركية) .

ويمكن أن نتخذ رقم ٣½ مليون دينار كالمتوسط . ولما كانت المساحة المخصصة للزراعة الشتوية تعادل ٨٠٪ من المساحة الـكلية(٤) فـكأن ٨٠٪ من الخراج كان يأتى من المحاصيل الشتوية . وقد ذكر ابن مماتى أن الضريبـة على كل من القمح والشعير والفول والحمص والجلبان والعدس عبارة عن ثلاثة أرادب ثم أصبحت أردبين ونصف على الفدان الواحد (٥) ولما كان ثمن الاردب فى المتوسط حوالى ½ دينار كما يستدل من أوراق البردى تصبح الضريبة حوالى دينار . ولما كانت زراعة الحبوب

---

(١) الخطط حـ ١ ص ٩٩

(٢) المسالك والممالك ص ١٠٨ .

(٣) المقريزى ٤ الخطط جـ ١ ص ١٠٠ .

(٤) Farid:Introduction of Perennial Irrigation in Egypt.pp.44-47

(٥) قوانين الدواوين (مخطوط) ص ١٠١ .

بمختلف أنواعها تشغل نحو ٧٠٪ من المساحة الشتوية أى حـــوالى ٦٠٪ من المساحة الـكلية للأراضى المنزرعة أمكن تقدير مساحةالحبوب بنحو ٢ر٢٠٠ر٠٠٠ فدانا وبذا تصبح المساحة الـكلية تزيد قليلا عن ثلاثة ملايين منالافدنة . ويلاحظ أن مقادير الخراج التى ذكرناها تمثل فترات امتازت بقوة السلطة المركزية وسيادة الأمن والهدوء والاستقرار وما إلىذلك منعوامل تبعثالفلاح على العناية بالأرض . وهذا الرقم الذى قدرناه يقرب من التقدير الذى حفظه لنا ابن الجيعـان فقد ترك لنا هذا الـكاتب سجلا شاملا بالـكور والنواحى ، ومساحتها وخراجها . وقد وفق الأمير عمر طوسون إلى سد الثغرات في البيان المذكور ، وهو كالآتى : —

	جملة الأفدنة	التقدير بالأفدنة الحديثة
الوجه البحرى	٢٠٠١٧٤٥	
الوجه القبـلى	١٦٣٤٨٩٥	
	٣٦٣٦٦٤٠	٥١٢٧٦٦٢ (١)

وأخـيراً نصل إلى أواخر القرن الثـامن عشر ، حيث قام نابليون بحملته الشهيرة على هذه البلاد ، فبدأ العلماء سلسلة أبحاثهم التى دونوها فى السفر الضخم المعروف باسم «وصف مصر» وقد قدروا مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة إذا وصلها ماء الفيضان وغمرها بنحو ٦٧١ ، ٢١٧ ، ٣ فداناً (٢) أى ٤٥٤٢٢٨٣ بالأفدنة الحديثة ، وهذا الرقم يقرب مما ذكره ابن الجيعان . وهكذا يمكن القول مع شىء من الاطمئنان بأن مساحة الأراضى الزراعيـة فى عصر الفاطميين كانت ثلاثة ملايين من الأفدنة تستغل كلها فى الزراعة إذا ما كان الفيضان عاديا والأمن مستتبا ، وفى هذه الحالة تحصل الحـكومة على خراج كاف . أما في عضور الفوضى

---

(١) كتاب مالية مصر منعهدالفراعنة حتى الآن ص ٢١٧ .

(٢) Farid: The Introduction of Perennial Irrigation in Egypt, p. 34

والاضطراب وانخفاض النيل فلم تستخدم هـذه المساحة كلها ، بل ربمـا حرم نحو نصفها أو أكثر من الزراعـة كما حدث خلال الأزمة التى عصفت بالبلاد فى خلافة المستنصر بالله . وبعد وزارة الأفضل لم يزد ارتفاع البـلاد عن ١٢٠٠٠٠٠ دينار إلى نهـاية عام ٥٤٠ هـ مما يدل دلالة واضحة على ما أصاب مصر من الفوضى والإهمال ، وعلى أن الغامر من الأرض كان أكثر مساحة من عامرها .

وإذا انتقلنا إلى مشـكلة السكان زاد الأمر صعوبة ووجـدنا أنفسنا أمام تقديرات مختلفة .

١ — مومسن ٧ر٠٠٠ر٠٠ (١)

٢ — ستانلى لينبول ٥ر٠٠٠ر٠٠٠ (٢)

٣ — الأمير عمر طوسون ١٨ر٠٠٠ر٠٠٠ (٣).

وسنحاول أن نتبع طريقتنا السابقة حتى يتيسر لنا الاهتداء الى رقم يقرب من الحقيقة ، بحيث يمثل عدد السكان فى ذلك العصر .

ذكر ابن رفاعة أنه أحصى عـدد القرى فـكان عشرة آلاف بأقلها خمسمائة ممن تجب عليهم الجزية : أى أن عدد هؤلاء خمسة ملايين ، وإذا قدرنا أن هذا يعادل ٢٧ ٠/. من مجموع السكان(٤) نتج أن عـدد سكان القطر المصري فى عهد عهد بنى أمية كان حوالى ١٨½ مليون نسمة ، رغم الأوبئة والمجاعات المتعددة ،

---

(١) يقول المؤلف انه فى عهد Vespasian أحصت القوائم الرسمية عدد من تجب عليهم الجزية أو الضريبة الشخصية فكانت عدتهم سبعة ملايين و نصف مليون فاذا أضفنا إليهم أهل الاسكندرية وغيرهم من الاغريق ممن يعفون من هذا الالتزام كان عدد السكان ثمانية ملايين فاذا كانت المساحة القابلة للزراعة فى العهد الرومانى ١٤٧٠٠ ميلا مربعا نجد أن فى الميل المربع حوالى ٥٢٠ نسمة .

(٢) Egypt in the Middle Ages. p.28.

(٣) كتاب مالية مصر من عهد الفراعنة حتى الآن ص ١٥٠ — ١٥١ :

(٤) الأحصاء العام سنة ١٩٣٧ . وقد حصلنا على هذه النسبة باحصاء الذكور البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥—٥٥ سنة . والراوى هو عبد الملك بن رفاعه ولى أمر مصر سنة ٩٦ هـ ثم عزله الخليفة عمر بن عبد العزيز فى سنة ٩٩ هـ ثم وليها للمرة الثانية من قبل هشام بن عبدالملك وذلك فى سنة ١٠٩ هـ (الكندى : كتاب الولاة وقضاة مصر ص ٦٦ — ٧٥) .

وفى هذا الرقم استحالة مادية فى رأينا مما يجعلنا نستبعده فى الحال ، لأن عدد سكان القطر المصرى حسب الاحصاء العام الذى أجرى فى عام ١٩٣٧ هو ١٥٩٢٠٦٩٤ نفساً مع ما شاهدته البلاد منذ القرن الثامن عشر حتى الآن من تطور نظام الرى وضمان وصول الماء إلى جميع الأراضى إلا فى الأحوال الشاذة وازدياد مساحة الأراضى الزراعية ، وتنوع مهن السكان ، وارتفاع مستوى الصحة فى البلاد ، وتقدم الناس فى أساليب المعيشة ، وانقضاء عهد المجاعات والأوبئة . ولذا فمن أبعد الأمور أن يفوق عدد السكان فى العصر الفاطمي مثلا عددهم اليوم .

إلا أننا سنأخذ بعبارة ابن رفاعة من ناحية أخرى ، فهو يقول : ان عدد القرى فى مصر كان عشرة آلاف ، ولكن التاريخ ينبئنا بغير ذلك كما يتضح من الجدول التالى .

عدد القرى	العصر	اسم المصدر
٢٣٩٥	لغاية عام ٣٤٥ هـ	القضاعى(١)
٢٣٩٥	العصر الفاطمى الأول	المسبحى(٢)
٢١٨٦	خلافة المستنصر بالله	أبو صالح الأرمنى(٣)
٢٣١٦	المنصور لاجين	ابن الجيعان (٤)
٣٩٦٢	الحملة الفرنسية على مصر	كتاب وصف مصر (٥)
٣٦٣٧	محمد توفيق باشا	الأمير عمر طوسون (٦)

ويلاحظ من هذا الثبت أن رقم ثلاثة آلاف يعد متوسطا معقولا فاذا اعتبرنا عدد سكان القرية ٥٠٠ نسمة حسب قول ابن رفاعة وذكرنا أن نسبة من تجب عليهم الجزية

---

(١) المقريزى : الخطط ج ١ ص ٧٢ .
(٢) شرحه ج ١ ص ٧٣ .
(٣) Churches and Monasteries of Egypt, p, 10.
(٤) التحفة السنية .
(٥) الأمير عمر طوسون : كتاب مالية مصر من عهد الفراعنة حتى الآن ص ٢٩٠ .
(٦) شرحه ص ٣١١.

تعادل ٢٧ ٪ من مجموع السكان أمكننا تقدير سكان القطر كله بالشكل الآتى :

$$\frac{٥٠}{٩} = \frac{١٠٠}{٢٧} \times ٥٠٠ \times ٣٠٠٠$$ أى خمسة ملايين ونصف تقريباً .

وقدرنا المساحة العمومية بالقطر المصرى بثلاثة ملايين من الأفدنة يخصص منها لزراعة الحبوب حوالى ٦٠ ٪ أى ١٨٠٠٠٠٠ فدانا .

١٨٠٠٠٠٠ × ٨ = ١٤٤٠٠٠٠٠ أردبا وهو محصول البلاد كلها من الحبوب وإذا حذفنا ٣٤٠٠٠٠٠ أردبا للاصدار والبذار تبقى لنا ١٢ مليونا أردبا من الغلال .

وبما أن الاحصائيات الحديثة تدل على أن أردبين هما متوسط استهلاك الفرد فى العام (١) تكون النتيجة أن عدد السكان يبلغ حول ستة ملايين نسمة .

وتذكر المصادر العربية أن الجزية قدرت فى العام الأول من الفتح باثنى عشر مليونا والفريضة على الفرد مما تجب عليهم الجزية ديناران (٢) ومعنى هذا أن عددهم ستة ملايين نسمة وبذا يزيد عدد سكان البلاد كلها على ١٨ مليونا وقد استبعدنا هذا الرقم للأسباب التى أوردناها ولكننا نعلم أن المؤرخين المسلمين كانوا يطلقون اسم الخراج على كلا الضريبة العقارية والضريبة الشخصية . كما أن أوراق البردى تظهر لنا أن هذه الضريبة الشخصية كانت متناسبة مع ثروة الفرد.(٣) وهنا يجوز لنا أن نقول إن مبلغ الدينارين كان مفروضا على كل فرد من أفراد هذه البلاد كمتوسط لبيان ما يجب للحكومة أى أن الفاتحين من العرب اتخذوا هذه الوسيلة لتقدير الضريبتين معا من باب تسهيل العمل فاذا صح ذلك الظن كان عدد سكان القطر كله ستة ملايين من الأنفس .

يبدو اذن من الملاحظات السابقة أن عدد سكان مصر كان يتراوح بين خمسة وستة ملايين نسمة إلا أن هذه الأرقام كانت تهبط كثيرا نتيجة للفتن والثورات والمجاعات والاوبئة ، ومن المؤكد أن عدد السكان قل فى الفترة السالفة لموت كافور بسبب الفتن

---

(١) الأمير عمر طوسون : كتاب مالية مصر من عهد الفراعنة حتى الآن ص ١٤٧-١٤٨

(٢) المقريزى : الخطط ج ١ ص ١٨ .

(٦) Hanotaux: Histoire de la Nation Egyptienne, Tome IV, pp. 159-160.

والقحط والوباء فلما استقر الأمر للفاطميين عادت الأمور إلى المجرى العادي إلى أن حلت بالبلاد الأزمة المعروفة التى دامت سبع سنوات أتت فيها على الأخضر واليابس وأخذ الناس من الوباء يتساقطون كأوراق الخريف ، ولا بد أن ألوفا كثيرة هلكت من الجوع والمرض فهبط عدد السكان لنحو الثلث على الأقل ونبنى هذا الاحتمال على الوصف الشنيع الذى خلفه لنا الكتاب المعاصرون للفاطميين أو من الذين جاءوا بعدهم ، إلا أن استقرار الأمور منذ أن أسندت مقاليد الوزارة إلى بدر الجمالى وفى عهد ابنه الوزير الأفضل كان من العوامل التى ساعدت على ازدياد عدد السكان نسبيا . وقد يعترض البعض على تقديرنا للسكان بأن عددهم حسب أبحاث علماء الحملة الفرنسية لم يزد على ٢٥١٠١٥٠ نسمة ولكن لم يفت الرحالة الذين زاروا مصر في القرن الثامن عشر أن يلاحظوا كثرة الأوبئة وإهمال الري والزراعة وانتشار الفوضى والاضطراب نتيجة لحكم المماليك .

٤ ـ الزراعة والرى

أما حالة الزراعة فاستمرت النظم السائدة من القدم دون تغيير وليس للولاة من فضل فى هذا ، فالواقع أنهم تركوا لنظم الرى والزراعة أن تهتم بنفسها (١) وقصروا همهم على الضرائب التى يدفعها الفلاحون ولا نسمع عنهم أنهم قاموا بأى مشروع للرى لفائدة البلاد أو أنهم شجعوا زراعة بعض المحاصيل . وكل ما كان يعمل لم يزد عن أعمال تطهير الأقنية وصيانة الجسور ، وهذه كان يتولاها متقبلو الأراضى فى نواحيهم هم والفلاحون لأن مصلحتهم تقتضي ذلك ؛ بل إن كثرة تغيير الولاة فى العصر العباسى خاصة وانعدام الاستقرار لم يساعد على رخاء الفلاح ولم يحمله على العناية بالأرض إلى الحد الواجب . أضف إلى هذا أن سياسة الولاة المالية سببت قيام الفلاحين الأقباط بالثورة أكثر من مرة كما حدث فى سنوات ١٠٧ ، ١٢١ ، ١٣٢ ، ١٥٠ ، ١٥٦ ، ٢١٦ هـ ، وكانت الأخيرة أكبر هذه الثورات ومن بعدها أخلد الأقباط إلى السكينة وغلب المسلمون على القرى(٢) . ولم يقتصر الأمر على الأقباط بل تعداهم إلى العرب بعد نزولهم ريف مصر واتخاذهم الزرع معاشا وهؤلاء قاموا بالثورة أكثر من مرة وذلك لأسباب اقتصادية كذلك ، ففى سنة ١٧٨ هـ زاد أمير مصر على الخراج زيادة أجحفت بالمزارعين فخرج عليه أهل الحوف ، ثم خرجوا بعد ذلك على الليث بن الفضل سنة ١٨٦ هـ ، ودار القتال بين الفريقين ، وانتهى الامر أخيرا بتولية غيره . ثم حدثت ثورة أخرى فى أسفل الارض سنة ٢١٤ هـ ، واشترك العرب مع الاقباط فى ثورة عام ٢١٦ هـ ، وسببها سوء سيرة العمال وامتدت الحروب بين الفريقين إلى أن قدم الخليفة المأمون وعمل على تهدئة الاحوال بالعطف من جهة والقوة من جهة أخرى (٣) . هذه الاحوال المضطربة لم تكن لتجعل

---

(١) Stanley Lane - Poole: Egypt in the Middle Ages, p. 90.

(٢) المقريزى : الخطط جـ ١ ص ٧٩ — ٨٠ .

(٣) شرحه جـ ١ ص ٨٠ — ٨١ .

المزارعين فى أمن واستقرار وليس أدل على سوء حال الزراعة من تضاؤل الخراج لنمو الفساد مع الزمان وسريان الخراب فى أكثر الأرض ، ووقوع الحروب فلم يجبها بنوأمية وخلفاء بنى العباس إلادون الثلاثة ملايين دينار ، وقل هذا الرقم كثيراً بحيث لم يزد الخراج قبيل أحمد بن طولون عن ٨٠٠٠٠٠ دينار(١) . ثم تحسنت الحال فى عهد الطولونيين بسبب انتظام الأحوال وتشجيع الفلاحين على زراعة أراضيهم (٢) ، وأعقب سقوط الطولونيين عهد من الاضطراب استمر إلى قيام الدولة الاخشيدية ، ولكن فى عهد كافور قاست مصر البؤس والشقاء (٣) ، وبدأت المحن بانخفاض النيل عام ٣٥١ هـ ، وتلا ذلك قحط ووباء ، واستمرت هذه الازمة حتى سنة ٣٦٠ هـ ، وقد وصف المقريزى حالة البلاد فى تلك السنوات القلائل السابقة للغزو الفاطمى بقوله « وترفع السعر واضطربت الاسكندرية والبحيرة بسبب المغاربة الواردين إليها ، وتزايد الغلاء ، وعز وجود القمح ، وقدم القرمطى إلى الشام سنة ثلاث وخمسين ، وقل ماء النيل ، ونهبت ضياع مصر ، وتزايد الغلاء ، وسار ملك النوبة إلى أسوان ، ووصل إلى أخميم فقتل ونهب وأحرق (٤) . ولا شك أن هذا السبب الاقتصادى كان من عوامل نجاح الفتح فى هذه الحالة السيئة فعملوا جهدهم على تخليصها من محنتها وبذل فى ذلك قائدهم جوهر مجهودا كبيراً حتى انتهت الأزمة بسلام فى أيامهم الاولى (٥) ، وهكذا أظهروا كيف تستطيع الحكومة المنتظمة أن تعمل على صالح الشعب عامة وتقدم الزراعة .

والخلاصة أن العصر السابق للفاطميين كان عصر اضطراب في حالات وفترات كثيرة ولا ينسب إليه أى أعمال عامة بارزة لصالح الزراعة المصرية .

---

(١) المقريزى : الخطط جـ ١ ص ٨٩ — ٩٩ .

(٢) Dr. Zaki Mohamed Hassan . Les Tulunides, p. 237.

(٣) الدكتور حسن ابراهيم حسن : الفاطميون فى مصر ص ٩٥ .

(٤) ومما عمله جوهر أنه ضرب جماعة من الطحانين وجمع سماسرة الغلات بمكان واحد وأمر الاتباع الغلات الا هناك فقط ولم يجعل لمكان البيع غير طريق واحدة فكان لايخرج قدح واحد من القمح إلا باذن سليمان بن عزة المحتسب (المقريزى : اغاثة الأمة بكشف الغمة ص ١٣ — ١٤)

(٥) المقريزى : الخطط جـ ١ ص ٣٣٠ . اغاثة الأمة بكشف الغمة ١١ — ١٢ .

٥ ـ الصناعة

لم يؤد الفتح العربي إلى القضاء على الصناعات المصرية القديمة ، ومن أهمها عمل البردي فى مراكز مختلفة منها ، بوره وافراجون والفيوم ، كما كانت له مصانع فى مدينة الفسطاط ، وظل الصناع حتى بداية القرن الثانى الهجري (الثامن الميلادى) من الاقباط بدليل الصيغة التى تجدها على أوراق البردى التى يرجع تاريخها إلى هذا العصر ، أما الصيغة فهى « الأب والابن والروح القدس » ، وبعد ذلك يبدأ استعمال عبارات إسلامية (١) . وتمتع البردى المصرى بشهرة واسعة فى العالم ، حيث كان الناس لطول استعمالهم له يعتمدون على مصر (٢) ، ويظهر أن صناعته انتقلت منها إلى صقلية ، وحدثنا عنها ابن حوقل(٣) فى القرن الرابع ، ثم أخذت هذه الصناعة المصرية يضمحل أمرها بسبب منافسة الكواغيد المصنوعة فى سمرقند ، وبعد ذلك نشأت صناعة الورق من الكتان ، وأخذ استعماله يحل محل البردى ، وبدأ ذلك فى القرن الثالث ، إلا أن الصناعة الجديدة ظلت فى طور النشوء والارتقاء حتى أوائل القرن الرابع .

واحتفظت مصر بشهرتها القديمة في صناعة النسيج من الكتان والصوف بنوع خاص ، وكان جانب من إنتاج المناسج المصرية يصدر إلى بلاد العراق وغيرها حتى أن البابوات كانوا يهدون الكنائس المسيحية فى أوروبا كثيرا من أنواع النسيج الفاخر(٤) ، كما اشتغلت دور الطراز بانتاج هذه الأنواع الممتازة للخلفاء العباسيين وبلاط بغداد وعلية القوم فى مصر . ومن أهم المراكز التى اشتغلت بالنسيج تنيس والاسكندرية والبهنسا والاشمونين ودمياط وأخميم .

---

(١) Précis d'histoire de l'Egypte, Tome II, p. 147

(٢) آدم متز . الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى جـ٢ ص٣٠٨ .

(٣) المسالك والممالك ص ٨٦

(٤) Heyd : Histoire du Commerce, Tome I, P, 48.

وقد كون الطولونيون جيشا كبيراً تراوح بين ٧٠٠٠٠ ، ١٠٠٠٠٠ (١) ، كما بلغت عدة الاجناد على عهد الاخشيد أربعمائة ألف من طوائف مختلفة(٢) ولكن يبدو طابع المبالغة الكبيرة فى هذا الرقم ، ولابد أن اهتمام الدولتين الطولونية والاخشيدية بالجيش شجع صناعة الاسلحة لتزويد رجال العسكرية بما يلزمهم وإن كان جانب من السلاح يستورد من الجهات الشهيرة بهذه الصناعة فى الشام وغيرها .

أما صناعة المراكب الحربية فقد بدأت فى مصر بعد الفتح العربى لحساب الدولة الاسلامية بسبب غارات القرصان المسيحيين من بيزنط ، وأنشئت أول دار صناعة عام ٥٤ هـ (٣) ، إلا أن الاضطراب السياسى وانضاع الخراج كانا من العوامل التى عاقت التوسع فى هذه الصناعة ، أضف إلى هذا أن مصر لم تكن من البلاد التى تنتج الأنواع الجيدة من الخشب ، ولم تكن العلاقات التجارية مع أوروبا المسيحية قد زادت أو تقدمت كثيرا على ما سنوضحه بعد . فلما حكم ابن طولون البلاد حصن الروضة ، ويقال إنه أنشأ مائة سفينة حربية (٤) ، ولكن يظهر أن البحرية لم تلعب دوراً هاما فى تاريخ الدولة الطولونية ولم يزد نشاطها ، إذ كانت السيادة البحرية فى البحر المتوسط فى أيدى الأغالبة ، ثم بعد ذلك ظهر الفاطميون فى شمالى إفريقية وقضوا على الاغالبة وأصبحت أساطيلهم تهاجم السواحل المجاورة ، ويبدو أن الاخشيد وجه عناية الى الاسطول (٥) ، ولكنها لم تكن على نطاق واسع ، وتعرضت البلاد فى عهد الدولة التى أسسها لهجمات الأساطيل الفاطمية . والواقع أن التوسع الكبير فى هذه الصناعة لم يكن ملائماً فى ظروف البلاد السياسية .

ومن الصناعات التى بدأت فى هذا العصر أو بعبارة أدق فى القرن الثالث الهجرى عمل

---

(١) Dr, Zaki Mohamed Hassan : Les Tulunides, p. I67.

(٢) المقريزى : الخطط جـ ١ ص ٩٤

(٣) شرحه جـ ٢ ص ٩٥ .

(٤) Dr. Zaki Mohamed Hassan : Les Tulunides. p. 174 Wiet : Corpus. Tome II, p, 62,

(٥) المقريزى : ١ الخطط جـ ٢ س ١٩٥

السكر من القصب الذى بدأ الاهتمام بزراعته فى هذا الوقت ، وقد أخذت هذه الصناعة تتقدم تدريجيا .

وساعدت الحياة الاجتماعية فى أيام خمارويه وكافور على ازدياد الإنتاج ، وقد حدثنا المسعودى عن صناعة السكر المصرى ، وهكذا مهد الطريق للنهضة فى القرن الرابع وما بعده .

وراجت صناعة البناء فأنشئت الفسطاط ثم العسكر وبعد ذلك القطائع ، وقد شيد الأخيرة مؤسس الدولة الطولونية ثم خربها العباسيون بعداسترجاع مصر إلاأن الفسطاط حافظت على كيانها وقامت بها صناعات عدة ، وأنشئت المتاجر والمساجد والحمامات كما يدل علي ذلك الوصف الذى خلفه لنا المقدسى وناصر خسرو والهروى وابن جبير والمقريزى فى الفصل الذى عقده لبيان ما كانت عليه هـذه المدينة من العمارة ، واعتمد فيه على كلام ابن سعيد حتى بعد الأحداث التى كثرت بها أيام الشدة وبعد حريقها(١) .

ومما ساعد على نموها أن فرق الجيش كانت تقيم فى ظاهر المدينة ، أى ضواحيها كالعسكر ثم القطائع ، وبهذا تخلصت عاصمة البلاد التجارية من شرورالأجناد وتمتع أهلها بحرية مزاولة أعمالهم(٢)

ولـكن حركة بناء الجوامع والمساجد وغير ذلك من المنشآت الدينية كانت أقل بكثير منها فى العصرين الفاطمى والمماوكى ، ولم تستعمل الحجارة على مايبدو فى بناء هذه المنشآت ، إلا أن جامع ابن طولون أدخل طرازاً جديداً فى العمارة بمصر(٣) وهو الطراز العباسى الذى ازدهر في سامرا حيث نشأ ابن طولون .

ومما تقدم نلاحظ وجود حركة صناعية بالبلاد قبل العصر الفاطمى ولـكنها لم

---

(١) الخطط جـ ١ ص ٣٣٠ وما بعدها

(٢) كما أن قرب هـذه الضواحى من الفسطاط يساعد على نشاط الحركة الصناعية بالأخيرة .

(٣) راجع ماكتبه الدكتور زكى محمد حسن فى كتابه عن الطولونيين بشأن هذا الجامع ص ٢٩٨ وما بعدها

(٤) Dr. Zaki Mohamed Hassan : Les Tulunides, pp. 217-218.

تكن كبيرة بالقياس إلى ما قدر لها فيما بعد ، ولعل من أهم الأسباب التى حالت دون التوسع الصناعى الكبير فقر البلاد وتبعيتها السياسية للخلافة الأموية ثم العباسية ، ومن العوامل أيضاً عدم وجود سياسة ثابتة للحكام الذين تعاقبوا على هذه البلاد ازاء الصناعة . أضف إلى هذا أن أغلب المشتغلين بالصناعات المختلفه كانوا من الأقباط ، وقد رأينا ما تعرض له هؤلاء فى القرنين الأول والثانى من سوء المعاملة من قبل العمال ، ولا شك أن عدم وجود التسامح الدينى إلى الحد الكافى وقف حجر عثرة فى سبيل انصراف الصناع الأقباط إلى عملهم ، ثم أخذت حدة التعصب الشديد تقل شيئا ، ويظهر أن حكومة أحمد بن طولون وابنه خمارويه بدأت سياسة من التسامح مع الأقباط . ومن عقبات الصناعة كذلك عدم الاستقرار الداخلى وهو عامل كبير الأثر فى ضعف النشاط الاقتصادى فى هذه الفترة كما أوضحنا .

٦ ـ التجارة الخارجية

كان من أثر انهيار الأمبراطورية الرومانية الغربيـة فى أواخر القرن الخامس الميلادى وتدفق الشعوب الشريرة من الأجناس التيوتونية أن عمت الفوضى فى قارة أوروبا وانعدم الأمن وقضى على كثير من مظاهر الحضارة الرومانية (١) ، وانحط شأن الملاحة والتجارة فى البحر المتـوسط (٢) ، وعجـزت معظم البـلدان الأوربية المطلة على شواطئه عن الاحتفاظ بما كان لها من قوة بحرية . وبرغم هذا لم تنقطع الصلات التجارية بين مصر والدولة البيزنطية بحكم الارتباط السياسى بينهما ، واستمرت الأولى تمون عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية بغـلالها ، وبجانب مما يصل إليها من غلات الحبشة وبلاد العرب وآسيا الشرقية (٣) إذ كان طريق مصر أكثر أمنا من الطريق البرى عبر آسيا الوسطى ، وذلك نتيجة طبيعية للحروب التى لم تنقطع بين دولتى الغرب وبيزنطه .

ولم ينتصف القرن السابع الميلادى حتى تدفقت جيوش الإسلام من شبه الجزيرة العربية وطرقت أبواب الشـام وفلسطين ومصر ، ولم يأت القرن الثامن حتى كانوا سادة هذه البلاد ، ثم مدوا سلطانهم على الساحل الشمالى لإفريقيـة وعبروا المضيق الذى يفصل هذه القارة عن أوربا فدانت لهم أغلبية إيبريا وسقطت فى أيديهم معظم جزر البحر الأبيض المتوسط فى القرن التاسع الميلادى (٤) ، وأخذت سفنهم تهاجم الموانى الأوربية فى بروفانس وإيطاليا ، وشن بحارتهم حربا غير نظامية فأصبحوا مصدر رعب الملاحين المسيحيين . وبهذه الفتوح سيطر المسلمون على السواحل الشرقية

---

(١) راجع ما كتبه Davis فى كتابه Medieval Europe الفصل الثانى ص ٢٣ـ٥٦

(٢) Beazley : The Dawn of Modern Geography, Vol. II, p. 392.

(٣) راجع ما كتبه Mommsen فى الجزء الثانى من كتابه The Provinces of the Roman Empire ص ٢٧٨ وما بعدها

(٤) راجع دائرة المعارف الاسلامية « الطبعة الانجليزية وغيرها » مواد أسبانيا . صقلية ـ قبرص ـ كريت

والجنوبية والغربية للبحر الابيض ومكنتهم جزيرة صقلية من التحكم فى الممر الضيق بين القسمين الشرقى والغربى من هـذا البحر الذي أصبح فى الواقع بحيرة إسلامية بتعبير العصر الحديث .

وكان من أثر هذه الفتوح أن توقف الاتصال التجارى مع أوربا بسبب روح التعصب الدينى من جانب القواد المسلمين وأهل أوربا المسيحيين ، كما أن المستوى الاقتصادى والاجتماعى للعرب فى هذه الفترة من تاريخهم لم يكن عاليا (١)، وتعطلت وحدة البحر الابيض الاقتصادية القديمة (٢) ، وعبر بيرين عن هـذا بقوله : إن الملاحة توقفت حوالى عام ٦٥٠ م فى الجهات الواقعة شرقى صقلية بينما انقطعت تماما فى غرب البحر الأبيض ، وفى النصف الثانى من القرن السابع الميلادى (٣) ، وبدا أثر هذه المظاهر فى ندرة الغلات الشرقية ابتداء من القرن الثامن فى بلاد الغال ، وكان ورق البردى أول سلعـة اختفت من الاسواق ، ونرى من خطابات كتبها St.Boniface كيف ارتفعت أثمان التوابل فى أوربا ارتفاعا كبيرا بسبب ندرتها(٤) ومعنى هذا بالنسبة إلى مصر أنها فقدت مركزها السابق كوسيط أو طريق رئيسى تنقل بواسطته غلات وسط إفريقية وشرقه أو بلاد العرب وآسيا الشرقية إلى أوربا .

حقيقة أحدثت الحالة السياسية العامة فى أوربا وكذلك الفتوح الإسلامية قدرا كبيراً من الاضطراب فى أول الامر كان له أثره فى تجارة مصر مع أوربا مما قلل من تجارتها مع آسيا الشرقية ولـكن لم يكن هذا معناه توقف التجارة تماما بل بقى منها شىء فى أيدى اليهود وكان هناك تبادل مع أوربا وإن لم يكن بالقـدر الذي شاهدته هذه البلاد فى عصور سابقة أو الذى ستبلغه تجارتها الخارجية منـذ مستهل القرن الخامس الهجرى (الحادى عشر الميلادى) حتى تصل إلى عهدها الذهبى أيام المماليك . والواقع أن الدين الإسلامى لا يقيم العراقيل فى سبيل التجارة فقد قال رسول الله

---

(١) Landra : Corso di storia del commercio, Parta Prima p. 94

(٢) Newbégin: The Mediterranean Lands, pp. 176, 180.

(٣) Charles Pirenne: Mohamed and Charlemagne, p. 166.

(٤) Ibid, p.169.

صلى الله عليه وسلم « ما أملق تاجر صدوق » وحث المسلمين عليها إذ أنها إذا ميزت من جميع المعايش كلها وجدت أفضل وأسعد للنـاس فى الدنيا والتاجر موسع عليه وله جزاؤه» (١).

وكانت التجارة من مهن العرب قبل الإسلام ، لهذا كان من طبيعة الأشياء أن تعود العلاقات التجارية مع أوربا بعد زوال فترة الاضطراب الاولى . وقد تجمعت عوامل مختلفة ساعدت علي استئناف العلاقات التجارية نجملها فيما يلي :

(١) رقى مستوي الفاتحين العرب :

بعد أن استقر الفاتحون العرب فى مصر وغيرها من البلدان التى ملكوها أخذوا يتصلون بالحضارات القديمة وامتزجوا بالاهالى واقتبسوا الكثير من مظاهر مدنيتهم فارتقى مستواهم الاجتماعى ونشأت لديهم حاجات جديدة . أضف إلى هذا أن روح التعصب الدينى أخذت تفقد حدتها على مرور الايام ، خاصة والدين الإسلامى يوصى بالتسامح مع أهل الذمة ، وقد دعا النبي في كثير من المناسبات إلى معاملتهم بالحسنى . وفى مصر أقبل العرب على السكنى بريفها ومدنها ، واختلطوا بالمصريين وأخذوا يدركون أهمية التجارة كعامل من عوامل الثروة ، وهنا أخذوا يفتحون موانيهم للتجار الغربيين وسمحوا لهم بنقل ما شاءوا من المتاجر والسلع ما داموا يجلبون الخشب والدقيق .

(٢) انهيار قوة العرب السياسية :

لم يمض زمن طويل حتى دب الضعف فى قوة العرب وعرا الانقسام امبراطوريتهم الشاسعة الارجاء , فتأسست الدولة الأموية فى الاندلس ، واستقل كثير من الولاة فى أطراف الدولة الاسلامية ، وقامت دويلات مستقلة أوشبه مستقلة فى شمالى أفريقية كالادارسة والاغالبة ، وورث الاقليم كله الفاطميون ، واستطاع كل من أحمد بن طولون والاخشيد أن يشيد ملكا له ولابنائه من بعده فى مصر . هذه العوامل كلها

---

(١) الدمشق . الاشارة إلى محاسن التجارة ص ٤٧ .

أوحت بالثقة إلى نفوس الغربيين ، وانقضى الزمن الذي كانت فيه المدن الاوربية المطلة على البحر الابيض ترتجف فرقا من الأساطيل الاسلامية كما كانت سفن المسلمين مصدر رعب للملاحين المسيحيين من أهل أوربا ، وعادت الصناعة البحرية إلى الحياة فى أوربا فى القرن التاسع الميلادى بعد ما أصابها من ركود فى القرنين السابع والثامن .

(٣) بدء الاستقرار فى مصر :

أشرنا إلى الفوضى فى مصر بعد الفتح العربى ثم تكلمنا على الثورات الكثيرة التى امتاز بها القرنان الأول والثانى وأوائل القرن الثالث ، ثم أثر تعاقب الولاة فى العصر العباسى ، ولكن فى منتصف القرن الثالث قامت الدولة الطولونية وخلفتها الاخشيدية ، وكان قيام الدولتين تمهيدا لعصر الاستقلال ، وبشيرا ببدء الاستقرار الداخلي وزوال عهود الفوضي . أضف إلى هذا أن أمثال هذه الدولة شبه المستقلة تسعى إلى تقوية نفسها بكافة السبيل وتتخذ لنفسها سياسة اقتصادية تعود عليها بالمصلحة ولدينا الدليل على ذلك فى المعاهدات الكثيرة التى أوردها ماس لاتري والتى عقدها الاوربيون مع الدول الاسلامية الصغيرة فى شمالى أفريقية .

(٤) المدن الايطالية :

بعد انهيار الامبراطورية الرومانية انقسمت إيطاليا ولايات وإمارات وأخفقت أى محاولات في سبيل تحقيق الوحدة القومية ، وأصبحت البلاد مسرحا للحروب والفتن ، واستحقت عبارة «الاصطلاح الجغرافى» الذى أطلق عليها فيما بعد . وهنا أخذت المدن الايطالية التى أعدها موقعها الجغرافى لممارسة التجارة تضع لنفسها سياسة قائمة على أساس الابتعاد عن الاشتباك مع الدول القوية المجاورة فى حروب لاطائل تحتها ، وبذا تهيأت لها أنسب الفرص للاشتغال بالتجارة مع أوربا (١) والشرق ، فنشطت جنوا وبيزا لتأسيس علاقات لهما مع مختلف أنحاء إيطاليا ، وحوالى سنة

---

(١) Newbigin: The Mediterranean Lands, p.180,

٨٢٠ هـ خرجت أمالفى عن تبعيتها الاسمية للدولة الرومانيـة الشرقية وحصلت على مركز المدينة المستقلة من الوجهة العملية ، وبعدذلك بعشرين عاما نسمع عن بحريتها التجارية الكبيرة حتى صارت منذ منتصف القرن التاسع الممثلة الاولى للتجارة والقوة البحرية فى أوربا المسيحية (١) . أما البندقية فسارت فى طريق التطور التدريجى واتخذ أهلها الشكل الجمهورى لحكومتهم وانتخبوا سنة ٦٩٧ م أول رئيس (Doge) لجمهوريتهم الناشئة وقاتلوا بنجاح فى سبيل إحراز السيادة البحرية فى الأدرياتيك . ونال الدوج Ursus فوزا كبيرا عند تارتنو سنة ٨٧٠ م(٢) .

(٥) الطب العربى :

وأخيرا ينبغى ألا نغفل أثر انتشار الطب العربى فى أوربا بسبب ما ترجم من كتب الأطباء العرب على يد اليهود وغيرهم من الاوربيين ممن تلقوا أصول هذا العلم على أيدى الأساتذة المسلمين فى معاهد الأندلس ، وبذا عم استعمال العقاقير الشرقية من آسيا وبلاد العرب .

ولما كانت المدن الايطالية أولى أهل أوربا اشتغالا بنقل التجارة الى الشرق نرى أن طريق مصر أفضل لها وذلك لاقتراب شبه الجزيرة الايطالية من الساحل الافريقى الشمالى كما أنها تقع بين القسمين الشرقى والغربى من البحر الأبيض .

وقد وصف ابن خرداذبة فى القرن الثالث الهجرى الحالة الجديدة التى نشأت بعد انتهاء فترة الاضطراب وهو مؤلف يوثق بكلامه . ونفضل أن نقتبس عبارته بنصها « كانت مصر مسلك التجار اليهود الذين يتكلمون بالعربية والفارسية والرومية والافرنجية والاندلسية والصقلبية وانهم يسافرون من المشرق إلى المغرب ومن المغرب إلى المشرق برا وبحرا يجلبون من الغرب الخدم والجواري والغلمان والديباج وجلود الخز والفراء والسمور والسيوف ويركبون من فرنجة فى البحر الغربى فيخرجون بالفرما ويحملون تجارتهم أعلى الظهر إلى القلزم وبينهما خمسة وعشرون فرسخا ثم يركبون البحر الشرقى من القلزم إلى الجار وجدة ثم يمضون إلى السند والهند والصين

---

(١) Beazley: The Dawn of Modern Geography, Vol. II, pp. 396-397 .

(٢) Ibid, pp. 402-403.

Landra; Corso di storia del commercio, Parta Prima, p. 84.

فيحملون من الصين المسك والكافور والدار صيني وغير ذلك مما يحمل من تلك النواحي حتى يرجعوا إلى القلزم ثم يحملونه إلى السند ثم يركبون في البحر الغربي فربما عدلوا بتجاراتهم إلى القسطنطينية فباعوها الى الروم وربما صاروا بها إلى ملك فرنجة فيبيعونها هناك »(١).

وكان الأوربيون يزورون مصر في طريقهم إلى الاماكن المقدسة في فلسطين كما يتضح من زيارات St. Wilibald في القرن الثامن» St. Bernard في التاسع. ومما يدل على وجود علاقات تجارية بين مصر وأوربا في القرن الثالث الهجرى أن الامبراطور ليو الأرمني (٨١٣ — ٨٢٠ م) حرم على رعاياه السفر إلى مصر والشام (٢) كما قدم المؤرخ Adrenus إلى صديق له من الرهبان هدايا متنوعة من بينها نباتات عطرية مما كان يأتى من بلاد الشرق (٣) وقد حرم دوق البندقية — اقتداء بالامبراطور ليو الأرمني — على مواطنيه الاتصال ببلاد المسلمين الأمر الذى يدل على وجود علاقات تجارية بين البندقية من جهة ومصر والشام من جهة أخرى.

وكانت لمصر علاقات تجارية مع كثير من الدول الافريقية والاسيوية فقد ذكر اليعقوبى أن مراكب بلاد المغرب كانت ترد الى ثغر تنيس (٤) وزاد الفتح العربى فى الاتصال بين مصر الحجاز اذ كان على الأولى أن تموله بغلالها. ومما سهل النقل بين البلدين اعادة حفر الطريق المائى بين النيل والبحر الأحمر على يد عمرو بن العاص واستمر هذا الطريق مستعملا حتى قامت ثورة العلويين في الحجاز فأمر الخليفة العباسى المنصور بردمه (٤).

وفى سنة ٣١ هـ عقدت معاهدة بين عبد الله بن أبى سرح وملك النوبة تعهد فيها المسلمون الا يقاتلوا بلاد النوبة مادامت قائمة بمراعاة شروط الاتفاق وتعهد ملك النوبة بحماية من يدخل بلاده من المسلمين بقصد التجارة وتسليم الفارين الى

---

(١) المسالك والممالك ص ١٥٣.

(٢)، (٣) Heyd: Histoire du Commerce, Tome I, pp. 52-52, 53, 110

(٤) كتاب البلدان ص ٣٣٥.

(٥) المقريزى: الخطط ج٣ ص ١٣٩.

بلاده من أرقاء المسلمين وعدم السماح للخارجين على حكومة مصر بالالتجاء إلى بلاده واشترط على النوبة أن تسلم إلى مصر ثلاثمائة عبد من الجنسين فى كل سنة (١) واستمر الاتصال قائما بين البلدين بحكم الجوار والارتباط الجغرافى فهما اقليمان متجاوران فى حوض النيل وبسبب الصلة الدينية بين الكنيسة القبطية فى مصر وأهل النوبة وهم نصارى . إلا أن علاقات البلدين كثيرا ما تعرضت للاضطراب فقد قام العمرى بحروب طويلة مع النوبيين (٢) وفى سنة ٣٣٩ هـ هاجم ملك النوبة الواحات وفي سنة ٣٤٤ هـ اعتدى علي منطقة أسوان الى أن أوقعت به الهزيمة فى العام التالى . وفي سنة ٣٥١ هـ توغل النوبيون فى الصعيد الاعلي حتى وصلوا إلى بلدة أخميم . (٣)

أما العلاقات بين مصر والشام والعراق فقد ظلت قائمة وبلغت قيمة صادرات تنبس من المنسوجات إلى العراق من عشرين إلى ثلاثين ألف دينار فى السنة(٤). وهكذا اشتغلت مصر بالتجارة مع دول الاسلام وأوربا إلا أنه كان يحد من نشاطها العوامل الداخلية والخارجية التى أشرنا اليها ولكن هناك سببا له أهميته ذلك أن بغداد كانت منافسا خطيرا لمصر ترد اليها غلات آسيا الشرقية إما برا بطريق القوافل وإما بحرا عن طريق المحيط الهندى والخليج الفارسى . وحاولت عاصمة الخلافة العباسية أن تكون مستودعا للسلع الأسيوية . بل لعل الرغبة فى القضاء على طريق مصر هى التى دفعت الخليفة المنصور إلى طمر خليج أمير المؤمنين (٥) .

---

(١) المقريزى : الخطط جـ١ ص ٢٠٠.

(٢) شرحه جـ ١ ص ١٩٦ وهو عبدالله بن عبد الله بن عبد الحميد العمرى حارب النوبة سنة ٢٥٥ هـ ومعه ربيعة وجهينة وغيرهم من القبائل العربية بالصعيد .

(٣) شرحه جـ١ ص ١٩٨.

(٤) شرحه جـ ١ ص ١٧٧ .

(٥) أورد المؤرخون سببا سياسيا وهو رغبة المنصور فى قطع المبرة عن المدينة حيث ثورة محمد النفس الزكية (المقريزى : الخطط جـ ٢ ص ١٣٩).

٧ — الحالة الماليـــة

كانت إيرادات مصر بعد الفتح العربى عبارة عن الجزية وتدفع نقدا ، والضريبة وتدفع عينا بحساب الفدان من الأرض الزراعية . وكانت الجزية تخصص منها عطاء الجند بينما تصرف الأرزاق لأسراتهم من الضريبة العينية(١). وكانوا يطلقون اسم الخراج على مختلف هذه الضرائب ، إلا أن كثرة دخول الأقباط فى الإسلام واشتغال العرب بالزراعة زاد الملكيات العقارية فى أيدى المسلمين وبذا أخذ متحصل الجزية فى التضاءل وأصبح الخراج يقصد به الضرائب التى يدفعها الفلاحون . وتدل عبارة ابن الحكم على وجود ضرائب على الصناع والأجراء مقدرة على قدر احتمالهم (٢) . وكان من أثر اسلام الأقباط والثورات المختلفة وعدم اهتمام الولاة إلا فى فترات متقطعة أن هبطت قيمة إيرادات الدولة بالنسبة إلى ما كانت عليه أيام الخلفاء الراشدين فلم تزد عن ثلاثة ملايين دينار أو أربعة بسبب الاستقرار وتشدد بعض الولاة . أما فى بعض العهود فكان المتحصل ضئيلا فقد بلغ الخراج فى أيام أحمد بن محمد بن المدبر ٨٠٠ر٠٠٠ دينار(٣) وهو الذى ابتدع بدعا لجباية الأموال فحجر على النطرون بعد أن كان مباحا للناس وقرر على الكلأ المباح مالا سماه المراعى وأنشأ لذلك ديوانا خاصا كما قرر على ما يصاد من سمك البحر والنيل وفى البحيرات والبرك مالا سماه المصايد(٤) .

وبعد دفع عطاء الجند وأرزاقهم كان الفائض يرسل الى الخليفة ، وفضلا عن هذا كان جزء من الضريبة العينية يرسل غلالا إلى الحجاز . ونظن أن ما كان يخصص لما

---

(١) Précis d 'histoire de l'Egypte, Tome II, p. 125

(٢) الدكتور حسن ابراهيم حسن : النظم الاسلامية ص ٣٠٨ (نقلا عن كتاب فتوح مصر لابن عبد الحكم).

(٣) المقريزى : الخطط جـ ١ ص ٩٩

(٤) شرحه جـ ١ ص ١٠٣

يعرف بالأعمال العامة لم يكن عنصرا هاما فى ميزانية المصروفات إلا فيما تعلق بالجسور والترع ، وحتى هذه الناحية الهامة تولاها المتقبلون والفلاحون فى نواحيهم وذلك بالانفاق على المواد اللازمة أما العمل فكان يتم بطريق السخرة . وكانت هذه النفقات تخصم من الخراج المقرر .

obeikandl.com